الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٧٠
الاثنين، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

التقرير الثالث للمكتب (A/54/250/Add.2)

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/54/236 و Add.1)

طلب إعادة فتح باب النظر في البند ١٥ (ج) من جدول الأعمال: مذكرة من الأمين العام (A/54/624)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتناول أولا التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/54/250/Add.2. ولقد قرر مكتب الجمعية العامة، حسبما يتضح من تقريره الثالث، أن يوصي الجمعية بإدراج بند إضافي بعنوان "الاعتراف الدولي بيوم فيساك"، في جدول أعمال الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج بند إضافي في جدول أعمال دورتها الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كذلك قرر مكتب الجمعية العامة أن يوصي الجمعية بأنه ينبغي النظر في هذا البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند في جلسة عامة مباشرة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنتقل الجمعية العامة بعد ذلك إلى طلب مقدم من الأمين العام في الوثيقتين A/54/236 و Add.1. ويتشرف الأمين العام بأن يطلب، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين بعنوان "تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية". ونظرا لطبيعة البند فإن الأمين العام يطلب أيضا إحالته إلى اللجنة الخامسة.

إذا لم يعترض أحد، هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تعليق حكم المادة ٤٠ من النظام الداخلي التي تقضي بعقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال؟ لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86639

9986639

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في أن تُدرج بندا إضافيا في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ونظرا لطبيعة البند الإضافي هذا، هل أعتبر أن الجمعية ترغب في إحالته إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف يُبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار المتخذ الآن.

تنتقل الجمعية الآن إلى الطلب الوارد في مذكرة الأمين العام المعممة في الوثيقة A/54/624. إن الأمين العام يبلغ الجمعية العامة في مذكرته بأن القاضي ستيفن شويبل، رئيس محكمة العدل الدولية أبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ باستقالته من عضوية المحكمة اعتبارا من ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، عملا بالفقرة ٤ من المادة ١٣، من النظام الأساسي للمحكمة. وبالتالي سيكون في المحكمة منصب شاغر اعتبارا من ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

لقد انتخب القاضي شويبل عضوا في المحكمة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وأعيد انتخابه اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ ثم من ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧. ومدة عضويته الحالية تنتهي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولهذا السبب سيتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفقا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة، أن ينتخبا عضوا للمحكمة للمدة المتبقية من ولاية القاضي شويبل. وبغية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الإجراء اللازم، من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٥ (ج) من جدول الأعمال.

هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب بناء على اقتراح الأمين العام، في أن تعيد فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٥ من جدول الأعمال لانتخاب عضو في محكمة العدل الدولية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أشار الأمين العام في مذكرته إلى أن مجلس الأمن، عملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للمحكمة، يحدد موعد الانتخاب. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن مجلس الأمن قرر بموجب قراره ١٢٧٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أن يكون موعد إجراء الانتخاب لشغل المنصب الشاغر ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠ في جلسة لمجلس الأمن وجلسة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/54/537 و Corr.1)

السيد فلبايك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ذكر الأمين العام كوفي عنان في برنامجه لإصلاح الأمم المتحدة أن المنظمات الإقليمية ستصبح "شريكة للأمم المتحدة بصورة متزايدة في جميع الأنشطة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع النزاعات" (A/51/950، الفقرة ١١٦). وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جعلت من أول أهدافي زيادة تطوير التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة ومنظمتنا شريكان طبيعيان. ونحن نتقاسم الآفاق نفسها في جهودنا المشتركة لتعزيز الأمن والازدهار. وخلال الأعوام العشرة الماضية طورنا بشكل متزايد تعاوننا الوثيق في جنوب شرقي أوروبا وفي منطقة القفقاس وفي آسيا الوسطى.

إن تعقيدات المشاكل الأمنية في أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة تعني أنه لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها، ولا لأي بلد بمفرده أن يحلها وحده. ولكي تتسنى مواجهة هذه التحديات يجب أن نعتمد على الموارد المجمعة لكل المؤسسات والترتيبات التعاونية الموجودة تحت تصرفنا. ويجب أيضا أن نكيف الأدوات المتاحة مع الوقائع دائمة التغير.

لقد كانت هذه القضية في صلب المناقشات في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول في الشهر الفائت. وقد تشرفنا حينذاك بسماع خطاب الأمين العام، كوفي عنان، الذي تحدانا فيه أن نُسهم في المناقشة التي استهلها في وقت سابق من هذا

العام بشأن سبل التوفيق بين احترام السيادة الوطنية وضرورة منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

واستجابت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا التحدي. فميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمده مؤتمر القمة يعيد تأكيد الالتزام الكامل من الدول المشاركة بميثاق الأمم المتحدة وبالالتزامات الأساسية التي تعهدت بها المنظمة من قبل، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية للدول المشاركة. ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أن تهديدات الأمن والاستقرار يمكن أن تنبع من صراعات داخل دول وفيما بينها. ثم إن الميثاق يكرر أنه لا يوجد شيء اسمه شؤون داخلية عندما تنتهك التزامات في البعد الإنساني. وعلى العكس من ذلك تسبب هذه الانتهاكات قلقا مشروعا لكل دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبطبيعة الحال، تخللت صُلب المناقشة الأحداث الأخيرة في منطقة البلقان، وبخاصة في كوسوفو، والتطورات التي حدثت بعد ذلك في الشيشان. ولقد سرني أن ألاحظ أن إعلان القمة، في الوقت الذي أكد فيه مجددا على السلامة الإقليمية لروسيا وأدان الإرهاب، شدد أيضا على ضرورة احترام معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان هناك اتفاق على أهمية التخفيف من معاناة السكان المدنيين. وبالتأكيد، كان هناك اتفاق على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع، وعلى إمكانية أن تُساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في النهوض بحوار تحقيقا لهذا الغرض.

وكمتابعة لمؤتمر قمة اسطنبول، وافق الاتحاد الروسي الآن علي قيام الرئيس الحالي بزيارة إلى المنطقة في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وسيكون الغرض من هذه الزيارة غرضا ذا شقين: الأول، إجراء تقييم واسع النطاق للحالة في المنطقة، وثانيا، النظر في السبل التي يمكن من خلالها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تُساعد في التخفيف من الأزمة الإنسانية. وفيما يتعلق بالشق الثاني فإننا سنواصل التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ومنذ حزيران/يونيه الماضي ما برحت الحالة في كوسوفو تشكل أكبر تحد مشترك لنا. ومع أن هناك بالتأكيد مشاكل لا تزال قائمة، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد عزز تعزيزا كبيرا من قدرتنا على مواجهة هذا التحدي. ونطاق هذا التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا سابق له. فهو يمثل بصورة واضحة معلما بارزا في تطور العلاقة بين منظمتينا.

وعملية بناء المؤسسات التي تضطلع بها حاليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لرؤيانا المتعلقة بكوسوفو المستقرة والمتعددة الأعراق. وتدريب الشرطة يتسم بأهمية خاصة. ذلك أنه يتعين وجود قوة شرطة ذات مصداقية ومتعددة الأعراق إذا أردنا لشعب كوسوفو أن يصدق وعدنا ببناء مجتمع يستند إلى سيادة القانون.

وفي بريستينا اليوم، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشر تقريرين. التقرير الأول يوثق الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والفظائع التي ارتكبت بحق ألبان كوسوفو بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وحزيران/يونيه من هذا العام. ويتناول التقرير الثاني انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي ارتكبت بين شهري حزيران/يونيه وتشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام - ومعظم أعمال العنف هذه ارتكبت ضد الصرب والروما وغيرهم من الأقليات.

وإنني أشعر بعميق القلق إزاء استمرار هذا التصاعد الحلزوني في أعمال العنف التي تحركها دوافع عرقية. وهذا التصاعد الحلزوني ينبغي وقفه وإلا، فإن جهودنا الرامية إلى إرساء استقرار دائم في الإقليم ستذهب أدراج الرياح. ويجب علينا أن نواصل الإصرار على أن أمن الفرد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المصالحة. وتقع على عاتق ألبان كوسوفو مسؤولية خاصة في هذا الصدد. إلا أنه يجب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا أن تقبل علنا الاعتراف بمسؤوليتها عن الفظائع التي ارتكبها الصرب. فالعنف لا يولد سوى المزيد من العنف. والمصالحة هي السبيل الوحيد للسير قدما.

إن الإعداد للانتخابات وإجراءها هما من أصعب المسائل التي تواجهنا. ويجب أن يتمثل هدفنا في عقد الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ولكن هذه الانتخابات لا يجوز إجراؤها قبل أن تستوفي المعايير الدولية الأساسية، مما يضمن قبول جميع السكان لنتائجها. وما لم يتحقق ذلك، فإننا نخاطر بتقويض الاستقرار الذي نحاول أن نبنيه. ووضع سجل مدني وقائمة موثوق بها بأسماء الناخبين، يُشكل جزءا ضروريا وعاجلا من

الأعمال التحضيرية للانتخابات. وهذا يمثل تحديا مشتركا للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولن يكون بوسعنا مواجهة هذا التحدي إلا من خلال العمل المشترك.

والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودول آسيا الوسطى ما فتئ يتعزز بصورة ملموسة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الآن بصدد تنفيذ استراتيجية تستهدف دعم وإدامة الإصلاح في تلك المنطقة. ومن السمات المميزة لهذه الاستراتيجية إشراك جميع المنظمات الدولية الناشطة بالفعل في المنطقة، في عملية شاملة تستهدف دعم الإصلاح. والأمم المتحدة ووكالاتها لهما أهمية خاصة في هذا الصدد. وشراكتنا مع دول آسيا الوسطى يجب أن تستند إلى نهج متوازن ومفهوم شامل للأمن. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب للتنمية الاقتصادية والشواغل البيئية، فضلا عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير مؤسسات ديمقراطية مستدامة.

وستواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعم الأمم المتحدة في أبخازيا، جورجيا. ونحن على استعداد للعمل معا على وضع وثيقة تتناول توزيع الاختصاصات الدستورية بين السلطات المركزية وسلطات أبخازيا. وقد اقترحنا إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى مقاطعة غالي في أوائل العام المقبل، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وسيكون هدف هذه البعثة توفير أساس لعودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة آمنة وغير مشروطة، والإسهام في الاستقرار العام في المنطقة.

وميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمده مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود مؤخرا في اسطنبول يستهدف أساسا الاضطلاع بأمرين اثنين. أولا، البدء بزيادة تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال منع الصراع وإدارة الأزمات. وفي هذا الصدد يمثل الميثاق خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، بالرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، وخاصة فيما يتصل بالإنذار المبكر المتعلق بالصراعات. وثانيا، سيسهل ميثاق الأمن الأوروبي التعاون الأوثق مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة، من خلال الاستفادة من التجارب الأخيرة في منطقة البلقان وغيرها من المناطق. ويحدوني الأمل في أن يكون شكل التعاون الجديد الذي نـــراه يتطور الآن في أوروبا، بمثابة نموذج يُحتـــذى بالنسبة لأجزاء أخرى من العالم. ولذا فإنني أرحب بإجراء حوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عموما، بشأن الطريـــقة التي يمكن بها تطوير هذا التعاون على أساس عالمي.

والشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستظل تتطور. وسنواصل العمل على تعزيز الطبيعة المتعاضدة للتعاون بيننا. فمع ازدياد فعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستكون الأمم المتحدة قادرة على ترك مزيد من المسؤولية عن أوروبا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يعني هذا أن الأمم المتحدة ستتخلى أو ينبغي أن تتخلى عن مسؤوليتها في التحدث أو التصرف باسم المجتمع الدولي. فستظل هناك حالات لا يمكن التصدي لها إلا من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. لكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستكون قادرة بصورة متزايدة على تقديم اسهامات هامة للأمن والاستقرار، وعلى التصرف بالنيابة عن الأمم المتحدة أو تأييدا لها، ولكن بمفردها أيضا. وهذا من شأنه أن يتيح للأمم المتحدة الفرصة لكي تركز المزيد من اهتمامها ومواردها على إدارة الصراع في بعض أرجاء العالم حيث الأطر الإقليمية ليست متطورة بنفس درجة تطورها في أوروبا.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): ستؤيد ليتوانيا بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلى به فورا إثر إلقاء بياننا. وبالرغم من ذلك، طلبت الكلمة لأعرض المنظور الليتواني بشأن المسألة العامة المتمثلة في نموذج التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية وبشأن المسألة الخاصة بالنسبة لنا كدولة أوروبية.

إلا أنني أود أولا أن أثني ثناء عاطرا على مساهمة النرويج، الرئيس السابق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة على السجل الرائع لوزير خارجية النرويج، السيد كنوت فوليبيك الذي نشكره أيضا على البيان الذي أدلى به للتو.

وترحب ليتوانيا بالرئاسة المقبلة التي ستتولاها النمسا التي ستدير دفة تلك المنظمة الإقليمية الفريدة من ملتقى القرون فصاعدا. وإننا نرحب اليوم بوجود السيد يان كوبيس، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والدول الأوروبية مدينة أيضا بامتنان خاص لسلفه، السيد جيان كارلو أراغونا، على إدارته الكفؤة للمنظمة.

عادة ما تكون الهيئات الإقليمية مجهزة لمعالجة المسائل الإقليمية بصورة أفضل مما عليه المنظمات غالعالمية. ودون المساس بالمعايير القانونية ذات الصلة، مثل ولاية مجلس الأمن، فإن المزايا المتأتية من المعرفة الحميمة بمنطقة معينة ينبغي مراعاتها لدى اختيار، أداة، من بين المؤسسات الدولية، لاتخاذ إجراءات في تلك المنطقة.

وأوروبا تحظى بعدد كبير من المؤسسات من مختلف الأنواع والولايات والخبرة الفنية والعضوية. والاعتماد على هذه المؤسسات، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للدفاع عن القيم العالمية في القارة كان مثمرا. وميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمد مؤخرا في قمة اسطنبول يُقر بأن "المخاطر والتحديات التي نواجهها اليوم لا يمكن أن تتصدى لها دولة أو منظمة بمفردها".

ويصدق ذلك سواء بالنسبة لأوروبا أو على نطاق العالم. فالمنظمات الأوروبية تعمل بمهارة في مجالات الميزات النسبية التي تنفرد بها، في مناطق البلقان، أو القوقاز، أو آسيا الوسطى. وقد شهد المواطنون الليتوانيون الذين شاركوا في العديد من المشاريع المتعددة الأطراف في جميع أرجاء أوروبا، تعاونا ناجحا فيما بين المؤسسات. وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة يدلل على أن الفصل الثامن من الميثاق مفهوم ويمارس بحكمة وكفاءة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل، بالنسبة للأمم المتحدة، دعامة قوية ويمكن الاعتماد عليها في أوروبا. فالمنظمة تقدم مساعدتها للنهوض بالقيم والمبادئ العالمية عن طريق خطتها للأمن التعاوني التي تمثل أيضا إطارا مرنا لقيام تفاعل غير طبقي بين المنظمة وغيرها من المنظمات الأوروبية.

وإن مؤتمر قمة اسطنبول كانت له نتيجة ذات مغزى. وقد طغت عليه التطورات في شمال منطقة القوقاز، وهي تطورات مؤسفة بالفعل. واتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها الاتحاد الروسي، على ضرورة التوصل الى تسوية سياسية بشأن الشيشان، وعلى أن تسهم المنظمة في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. ونحن نأمل أن يتجدد الحوار السياسي بمساعدة فريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة في الشيشان، ونتوقع أن تسفر زيارة رئيس المنظمة الحالي إلى المنطقة عن تحقيق نتائج. إلا أنه، في خلفية هذه الأحداث القاسية، لا ينبغي إغفال التطورات الجوهرية والإنجازات الحقيقية في دور المنظمة في أوروبا.

والميثاق المعتمد حديثا للأمن الأوروبي لا يمثل فحسب نموذجا جديدا للأمن والاستقرار في أوروبا في القرن المقبل، بل إنه أيضا وثيقة تقدمية جدا من حيث مضمونها، وقد اكتسبت قوة بحصولها على ٥٤ توقيعا من الطائفة الواسعة من الدول الأعضاء. ورغم أن المفاوضات بشأن الميثاق سبقت الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية، التي طفت إلى السطح في السنة الأخيرة من هذا القرن، فقد توافق اعتماده مع الموجة الرئيسية التي عمت العالم وعبرت حدود الدول. ويؤكد الميثاق ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من الوفود هنا في الأمم المتحدة - وهو تحديدا أن بعض المسائل التي كانت تعتبر في السابق بلا جدال من الحقوق المقصورة على الدول، تدخل الآن في نطاق اختصاص أوسع: أي أنها أصبحت من اختصاص الجميع. وسيساعد الميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن تصبح منظمة حديثة قادرة على مواجهة التحديات بفلسفة جديدة وأدوات جيدة. إن ميثاق الأمن الأوروبي، لكونه نتاجا إقليميا ولكنه يتشكل أساسا من مبادئ عالمية، ينطوي على إمكانية الترويج له مستقبلا في مناطق وقارات أخرى.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اللتين يرتكز البعد الأمني فيهما على سياسات بناء الثقة المتمثلة في تحديد الأسلحة التقليدية، والشفافية في مجال التسلح، وتقاسم المعلومات، يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى في مجال الاستجابة للتحديات الأمنية. ودرجة التعاون داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح والأسلحة، التي تحسنت الآن عن طريق وثيقة فيينا المستكملة، يمكن أن تكون نموذجا تحتذيه الأمم المتحدة، وتحتذيه مناطق أخرى في العالم من خلال الأمم المتحدة. وقرار البدء في مناقشة شاملة داخل محفل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتعاون الأمني، بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتزامن مع التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شأنه شأن قرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تحارب مأساة الأطفال في الصراعات المسلحة بتدابيرها الخاصة. وهناك أيضا تطور آخر بالغ الأهمية هو قرار مؤتمر قمة

اسطنبول بتطوير القدرات التنفيذية للمنظمة على منع الصراعات.

ولا تزال معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، رغم أنها نتاج للحرب الباردة، على أهميتها في أوروبا اليوم، خاصة بعد النزول بالحد من الأسلحة من مستوى الكتل الى مستوى فرادى الدول. وقد اقترن تكييف المعاهدة وفتحها لانضمام دول أخرى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتزامات من عدد من دول أوروبا الوسطى والشرقية بالقيام على نحو لا رجعة فيه بوضع حدود قصوى معقولة لأحجام قواتها التقليدية. ومثل ذلك تطورا طيبا بوجه خاص في المنطقة التي يقع فيها بلدي. والصيغة المستكملة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي أداة من ذلك النوع الذي يحافظ على التوازن في المناطق الأخرى في الكوكب التي لا تزال تشتغل فيها الحروب الباردة والساخنة.

وعن طريق وثائق البعد الإنساني العديدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي وقعت على أعلى مستوى ، بدءا بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥، التزم الأوروبيون بمعايير متقدمة وآخذة في التطور للديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة حية تصاغ فيها معايير أشد صرامة وقواعد جديدة وآليات إنفاذ أقوى.

ونحن نشيد بالتعاون القائم في مجال البعد الإنساني بين عدد من المنظمات الدولية في أوروبا وما وراءها، مثل العمليات المنتظمة لتبادل المعلومات والأعمال المشتركة بين الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وستظل كوسوفو، فترة طويلة من الزمن، مثالا لا يجسد ذلك التعاون. والتعاون بين المؤسسات المعددة الأطراف، خارج قطاعات مداولاتها، والقدرة على إثبات التكاملية في الميدان، أمر له مغزى خاص. والقيام باقتسام العمل والمسؤولية في الميدان على نحو متواز بين المنظمتين ومؤسساتهما الداخلية والمؤسسات المنتسبة لهما - مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومفوضها السامي المعني بالأقليات الوطنية - وخاصة في بلدان القوقاز، ويوغوسلافيا السابقة، وآسيا الوسطى، يدل على وجود تعاون منظم وكامل، بينهما وليس مجرد تعاون على الورق أو تحركات عشوائية في بؤر التوتر. ونحن نشجع هذا التطور بشدة.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإن كان كل منهما فريدا بذاته، تشكلان معا جزءا متكاملا لأدوات الاتصال المتعددة الأطراف بين الشعوب في أوروبا وحول العالم. ومن واجبنا أن نستخدم هذه الأدوات الفعالة على أفضل وجه. ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار الذي تعتزم النرويج عرضه سيدعونا إلى القيام بذلك تحديدا، وسيستحق أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين، بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

في البداية، أود أن أرحب بالسيد يان كوبيس، الأمين العام الجديد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن السفير كوبيس، الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة يجسد أواصر التعاون المتينة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي في آن واحد منظمة عبر أطلسية، ومنظمة جامعة للبلدان الأوروبية، ومنظمة أوروبية آسيوية. وعلى امتداد ربع القرن الماضي، اضطلعت المنظمة بدور محوري في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة شاسعة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وقد أصبحت محفلا رئيسيا لإدارة التغيرات التي طرأت، وبخاصة في أوروبا، عقب الحرب الباردة.

إن الاتحاد الأوروبي من المساهمين الرئيسيين، في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سواء من الناحية المالية أو فيما يتعلق بالأفراد، وسيواصل القيام بذلك. وسنظل على التزامنا بتعزيز فعاليتها السياسية، وتدعيم قدرتها التنفيذية. ونحن ندعم دور المنظمة بوصفها أداة رئيسية للإنذار المبكر، ومنع الصراعات،

والوساطة، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات في المنطقة.

وزيادة تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيمكنها من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياتها بوصفها منظمة إقليمية كما يعرفها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، يرحب الاتحاد باعتماد ميثاق الأمن الأوروبي في مؤتمر قمة اسطنبول المعقود في يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويؤكد الميثاق مجددا مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها محفلا شاملا للأمن التعاوني، ويعزز قدرتها على أداء مهامها وعلى التعاون مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى، ولا سيما الأمم المتحدة. ونحن نرحب بصفة خاصة بالتدابير المقررة لتعزيز القدرات التنفيذية لأمانة المنظمة، بما في ذلك قدراتها على الاستجابة للأزمات.

ويتجلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في سلسلة من العمليات والجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل مشترك ومتتابع. والاتحاد يواصل تقديم دعمه إلى البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويعترف بأن نشاط هذه البعثات المتزايد يشكل عنصرا رئيسيا في تطور المنظمة في السنوات القليلة الماضية.

لم يكن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر ظهورا في أي مكان آخر منه في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي يقدر العمل الذي أنجزته بعثة التحقق في كوسوفو، حتى انسحابها، لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨). ومنذ أصدر مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدور أساسي في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالات بناء المؤسسات، وإرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإعلام، والانتخابات وتدريب القضاة، والشرطة والمدراء المحليين في الإقليم. وإدارة الأمم المتحدة المدنية في كوسوفو تمثل مشروعا لم يسبق له مثيل في التنسيق بين المنظمات والمؤسسات الدولية.

ويواصل الاتحاد دعم الأنشطة التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمقتضى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتنفيذ اتفاقات السلام لا يزال مثاليا. والاتحاد الأوروبي يؤيد أيضا الدور الذي تقوم به في البانيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تعاون بشكل نشط مع تلك المنظمة بمشاركته في رئاسة مجموعة أصدقاء ألبانيا. وهو يؤيد بعثة المنظمة في كرواتيا التي تسلمت من الأمم المتحدة مهام الرصد التي تقوم بها الشرطة في سلوفينيا الشرقية.

ولتحقيق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا في مجموعها، طرح الاتحاد الأوروبي ميثاق الاستقرار، الذي يستهدف التماس حلول عريضة القاعدة وقابلة للاستدامة للمسائل المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعمير الاقتصادي والأمن. وقد وضع الميثاق تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق بسبب المشاكل الإقليمية التي لم تحل بعد في منطقة القوقاز، وسيعمل على تسوية الصراعات في المنطقة دعما لجهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما عمل فريق مينسك التابع لتلك المنظمة فيما يتعلق بناغورني كاراباخ. ونحن نشجع الأطراف على تكثيف جهودها للتوصل إلى تسوية سلمية - شاملة ودائمة في إطار مؤتمر مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي جورجيا، تثير حوادث العنف المستمرة في أبخازيا قلقا عميقا. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في إطار عملية مؤتمر جنيف للسلام، لإشراك الأطراف في حوار مباشر. والاتحاد الأوروبي يشجع التعاون الأوثق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في المنطقة. وفي جنوب أوسيتيا، يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوصل إلى تسوية للصراع. والاتحاد الأوروبي يشجعه بصفة خاصة استئناف عملية التسوية السلمية.

ويرحب الاتحاد بالمبادرة التي اتخذتها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها عدة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتقديم المساعدة في تصفية مستودعات المعدات والذخائر الروسية على أراضي مولدوفا. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم إحراز تقدم موضوعي في تحديد مركز منطقة ترانسدنيستر. والاتحاد الأوروبي يقدر مواصلة جهود

الوساطة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مولدوفا، وكذلك جهود الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام الاتحاد الروسي بسحب قواته من إقليم مولدوفا.

ويثني الاتحاد الأوروبي على جهود الأمم المتحدة في آسيا الوسطى، وعلى وجه الخصوص في دعم عملية السلام في طاجيكستان. ويرحب الاتحاد أيضا بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأكثر نشاطا في المنطقة.

وهو يدعم تركيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعزز على إندماج دول آسيا الوسطى بشكل كامل في مجتمع يقوم على قيم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والالتزام بصون السلم والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في المنطقة تبرز ضرورة إقامة حوار سياسي أكثر كثافة بشأن الأمن الإقليمي وبناء الثقة، وأيضا وضع نهج أكثر شمولا للأمن.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية على التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء من أجل التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشدد على التكافل المتبادل بين منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمناطق المجاورة. وعلاوة على ذلك، يقدر الاتحاد الأوروبي الدور البناء المتسق الذي يقوم به الشركاء من أجل التعاون، وأيضا اليابان وجمهورية كوريا، في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وينبغي مواصلة تطوير البعد الإنساني في الأمن والتعاون. والاتحاد يركز تركيزا خاصا على حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى أقليات وطنية أو عرقية، بما في ذلك الروما والسينتي، وعلى الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق للمجتمعات في جميع الظروف. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية والممثل المعني بحرية الإعلام. وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى السفير ماكس فان دير ستويل على عمله، وأرحب باستعداده للاستمرار في منصبه مفوضا ساميا معنيا بالأقليات الوطنية لعام إضافي.

وأود أن أشيد بوزير خارجية النرويج، السيد كنوت فوليبيك ، بصفته رئيسا حاليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد واجه وفريقه رئاسة كثيرة المطالب بشكل غير عادي هذا العام، لكن الرئاسة النرويجية تمكنت من دفع عجلة المنظمة خلال التحديات بمهارة فائقة.

وأخيرا، نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع وفد الرئيس المقبل، النمسا. وبوسعنا أن نشعر بالاطمئنان لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستكون في أيد أمينة في عام ٢٠٠٠.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): من المعترف به بشكل عام أن المخاطر والتحديات التي يواجهها الأمن في عالم اليوم بلغت من التعقد وتعدد الجوانب حدا لا يمكن لأية منظمة أن تعالجها بمفردها. ومن ثم، فإن التعاون الوثيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، وإجراءاتها المنسقة شرط أساسي لرد المجتمع الدولي بطريقة فعالة على التحديات والصراعات القائمة والجديدة.

وفي هذا السياق، تلاحظ أوكرانيا مع الارتياح أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتزايد تزايدا ديناميا عاما بعد عام في مختلف المجالات، وأنه أصبح عنصرا هاما في الاستقرار العالمي والإقليمي. وقد تطورت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتحولت إلى شريك رئيسي للأمم المتحدة في المنطقة.

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/537 يزودنا بأمثلة مقنعة عديدة على الأنشطة الفعالة والمنسقة للمنظمتين، سواء على مستوى المقر، أو فيما يتعلق بالتعاون الملموس في الميدان. ويقودنا التقرير أيضا إلى استنتاج أن هذا التعاون يجب مواصلة تطويره بناء على مبدأي التآزر المتبادل والتكامل الفعال للجهود، على أساس مبدأ تقسيم العمل، مع الاستفادة قدر المستطاع من الميزات المقارنة لكل من المنظمتين.

ونعتقد أنه يتعين على المنظمتين أن تواصلا التركيز على القضايا الرئيسية، مثل الدبلوماسية الوقائية

وتسوية الصراعات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، وحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات العرقيـــة، والمشردين، والحريات الأساسية.

وفي هذا العام المنصرم، شهدنا تعاونا متزايدا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال إدارة الصراعات. ونرى أن هذا التعاون بين المنظمتين قد دخل مرحلة جديدة نوعيا، وعلى وجه التحديد، في مجال أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهذا يتصل، أولا وقبل كل شيء، بشكل جديد للتفاعل بين المنظمتين في إطار بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، التي تتولى فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المسؤولية عن الدعامة الثالثة. والواقع أن هذه هي أول تجربة لهذا النوع من الجهود الوثيقة التكامل بين المنظمتين.

ومن المعترف به أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسؤولة عن بعض الجوانب البالغة الصعوبة والحساسية من جهود بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو - بناء المؤسسات، وحقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، ووسائط الإعلام - وقد يكون أهم هذه الجوانب تنظيم الانتخابات. وفي هذا المسعى، يتعاون عنصر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تعاونا وثيقا مع سائر دعائم بعثة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التعاون التقييمات المشتركة التي تعدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحالة الأقليات العرقية في كوسوفو.

وهذا النوع الجديد من التعاون المستمر في كوسوفو بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوفر لنا موقعا ممتازا لملاحظة الاتجاه الإيجابي للتحول من مبدأ التكامل المتبادل في الجهود المشتركة في عملية السلام، إلى مبدأ التكافل المتبادل.

وفي نفس الوقت، نرى أنه ينبغي استمرار أشكال التعاون القائمة بين المنظمتين والمستندة إلى متابعة بذل جهود منسقة ومتوازية، مثل الجهود المبذولة في مسيرة السلام الحالية في البوسنة والهرسك، أو النقل الكامل للمهام، كما حدث في العام الماضي في منطقة الدانوب في كرواتيا.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة أمنية عبر أطلسية وجامعة لكل البلدان الأوروبية، أصبحت محفلا رئيسيا لإدارة التغيرات التي وقعت في أوروبا في السنوات القليلة الماضية. وهذا ما أثبتته على نحو مقنع نتائج مؤتمر قمة المنظمة الذي عقد في الشهر الماضي في اسطنبول، تركيا، حيث اعتمد ميثاق الأمن الأوروبي. ونعتبر هذه الوثيقة منهاجا للأمن الشامل والتعاوني لأوروبا في القرن الحادي والعشرين، يكون جوهره في شراكة تعاونية متكافئة بين منظمات الأمن الرئيسية في القارة الأوروبية، مع مشاركة نشطة من جانب الأمم المتحدة.

ونعتقد أن تغيرات إيجابية حاسمة ستطرأ قريبا جدا على تثبيت استقرار الحالة في البلقان، وفي ناغورني كاراباخ بأذربيجان، وفي أبخازيا وجنوب أوسيتيا بجورجيا، وفي منطقة ترانسدنيستر في جمهورية مولدوفا.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبرى على المسائل المتعلقة بالهجرة القسرية، وباللاجئين والمشردين. ومن مصادر الارتياح الأخرى لوفد بلادي في سياق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجهود المشتركة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، لمساعدة أوكرانيا على حل قضايا المواطنة للعائدين إلى وطنهم الأصلي في القرم ممن سبق ترحيلهم في الماضي.

ومما يثلج صدورنا أن تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة يبين على الوجه الأكمل الأنشطة المثمرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا، وكذلك المساهمة ذات الصلة التي يقدمها بلدنا لهذا الغرض.

ويتضح من خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال إدارة الصراعات أن أغلبية الصراعات التي تنشب في منطقتها تتسبب فيها الحركات الانفصالية الناجمة عن عدم احترام حقوق الأقليات الوطنية أو انتهاكها. وقد نجح بعض، وإن لم يكن العديد، من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن بينهـا

أوكرانيا، في تسوية المشاكل فيما بين المجموعات العرقية، واكتسب خبرة كبيرة في هذا الميدان. وهذه الخبرة الفريدة ينبغي استخدامها في المجالات ذات الصلة من أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولهذا، اقترح ليونيد كوشما، رئيس أوكرانيا، في مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إنشاء مركز بحوث للقضايا العرقية في أوكرانيا، يخضع لإشراف المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعني بالأقليات الوطنية.

ونعتقد أنه يمكن تنفيذ هذه المبادرة في إطار منسق المشاريع في أوكرانيا، التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولدى المكتب ذي الصلة جميع التسهيلات اللازمة، ويمكن أن يحصل على تفويض كامل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة أوكرانيا بالبدء في هذا المشروع في بلدنا، ثم تحويله فيما بعد إلى مؤسسة كاملة.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للنرويج على الأسلوب الفذ والكفؤ الذي اضطلعت به بمسؤولياتها بوصفها الرئيس الحالي أثناء عام ١٩٩٩. وأود أيضا أن أتقدم بأطيب تمنياتنا للنمسا، التي توشك أن تتسلم هذه المهمة الضخمة في العام القادم.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، باسم وفد كازاخستان، أن أشكر الأمين العام على تقريره الموضوعي (A/54/537) عن بند جدول الأعمال المعروض علينا الآن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لوفد النرويج، بوصفها البلد الذي يرأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وللسيد كنوت فوليبيك لجهوده النشطة والمثمرة بوصفه الرئيس الحالي للمنظمة.

يتطلب صون الاستقرار في أوروبا تنسيق الجهود الدولية من خلال الآليات الملائمة في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واعتماد ميثاق الأمن الأوروبي في مؤتمر قمة اسطنبول كان، في رأينا، مساهمة ضخمة في بناء أساس قوي يعتمد عليه للاستقرار والأمن في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أكد ذلك الميثاق من جديد التزام الدول الأعضاء في المنظمة بميثاق الأمم المتحدة، وعزز بالتالي إطار التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى أنه مما يعزز توازن العالم المتعدد الأقطاب الاعتراف في ميثاق الأمن الأوروبي بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، وبدوره الرئيسي في ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جانبها توسع بطريقة ملموسة إسهامها في صنع السلام العالمي وحفظه. ويتضمن هذا الإسهام الأنشطة المتعلقة بالإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح.

ونرى أن قضية تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مع الظروف الجديدة قضية هامة وملحة بصفة خاصة.

ونرحب بزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مستويات عديدة، تشمل أوسع نطاق من المشاكل، ونؤيد هذه الزيادة. وتعتبر كازاخستان أن التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومختلف مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يتسم بأهمية قصوى.

إن مجال نشاط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتجاوز حدود أوروبا الجغرافية وبلدان آسيا الوسطى تسهم في صيانة الأمن في أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يضفي معنى حقيقيا على مفهوم الأمن الأوروآسيوي إن آسيا الوسطى مركز أمامي فريد لأوروبا في وجه أي تهديدات جديدة مثل الهجرة غير المراقبة والاتجار غير المشروع المتزايد في المخدرات، والجريمة المنظمة، والتطرف الديني والإرهاب.

وكازاخستان تعلق أهمية خاصة على القوتين الموجهتين الأوروبية والآسيوية للأمن. وقد عقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الآسيوية الأعضاء في مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا في ألماتي يوم ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام، بعد سبع سنوات من المحادثات والمناقشات، وحضره ممثلون من ١٦ بلدا. ووقع وزراء الخارجية الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية للعلاقات فيما بين الدول الأعضاء في المؤتمر، فأرسوا بذلك للمرة الأولى في التاريخ، أسس نظام أمن لآسيا. ونحن نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، السيد جان كوبيس، الذي شارك في المحفل وأعرب عن تأييده لهذه المبادرة التي طرحتها كازاخستان.

ونحن نرى أن تنسيق برامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لآسيا الوسطى وفقا لخطوط سياسة عمل المنظمة الثلاثة - السياسي والاقتصادي والإنساني - أمر هام. ونرحب بوضع برنامج خاص للأمم المتحدة لاقتصادات آسيا الوسطى وفقا للخطوط الخاصة باللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، بمشاركة مراكز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان آسيا الوسطى آخذ في الاتساع بشكل كبير في كل الأبعاد، كما ذكر إعلان مؤتمر قمة اسطنبول ونحن نرحب بالأهمية التي تعلقها تلك الوثيقة على مواجهة المخاطر الاقتصادية والبيئية على أمن المنطقة، مثل المسائل المتعلقة بالموارد المائية، والطاقة وعوامل التعرية.

إن عملية العمل المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكازاخستان تزداد قوة. ومذكرة التفاهم الموقعة في أوسلو بين حكومة كازاخستان ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مكنتنا من بدء تنفيذ برامج للمساعدة في إنشاء ودعم مؤسسات ديمقراطية في كازاخستان. ونحن مقتنعون بأن توسيع نطاق عملنا المشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا على أساس القيم والمبادئ والالتزامات العالمية والديمقراطية الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع مراعاة السمات والتقاليد الوطنية المحددة لبلدنا وخبرتها السياسية والاجتماعية. وكازاخستان تعزز بشكل نشط اتباع توجه وسط آسيوي في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكازاخستان، وهي بلد يعيش فيه شعب مكون من أكثر من مائة جماعة عرقية، تعلق أهمية كبرى على عمل مكتب مفوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السامي المعني بالأقليات القومية. ونحن نشعر بامتنان للتقييم الإيجابي الذي قدمه المفوض السامي أثناء زيارته مؤخرا لبلدنا لتجربتنا في الحفاظ على التسامح بين الأعراق.

لقد مر بهذا العام حدثان لهما أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. أولا، أجرينا أول انتخابات تنافسية مباشرة لمنصب الرئيس الذي تقدم لشغله أربعة مرشحين. ثانيا، أجريت انتخابات حرة للبرلمان، بين مرشحين من أحزاب مختلفة للمرة الأولى. وراقب الانتخابات عدد كبير من المراقبين الدوليين وقد أدخلت تحسينات هامة على قانون الانتخابات. وخلال هذه العملية كلها قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساعدة هامة.

نود أن نشير إلى أننا أحرزنا، في بلد بدأ منذ ثماني سنوات فقط بشكل ثابت وبصبر بناء مؤسساته الليبرالية، تقدما كبيرا وهاما. ولهذا نتوقع تقييما وتفهما متوازنين بشكل مناسب للمصاعب التي ينطوي عليها إصلاح مجتمع يمر بمرحلة تحول، مثل مجتمعنا. إن كازاخستان منفتحة أمام الحوار والتعاون مع مختلف مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتنوي تماما القيام بالعمل الجاد المتعلق بتعميق جذور التحولات في مجتمعنا بشكل أكثر عمقا. وفي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، استضفنا وفدا تمثيليا كبيرا برئاسة رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك الوقت. وكان الشيء المهم، في نظرنا، هو أنه خلال تلك الزيارة حققنا تفهما مشتركا لعملية إرساء الديمقراطية في كازاخستان بأنها جادة ولا يمكن عكس اتجاهها.

وكازاخستان توافق تماما على المفهوم المقبول في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للأمن المشترك الشامل الذي لا يمكن تقسيمه ولمنطقة أمن لا تتجزأ خالية من أية خطوط تقسيم، بما يتمشى مع المبادئ والمقاصد الأساسية للأمم المتحدة. ولذلك نحبذ مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحقيقا لهذه الغاية.

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر وزير خارجية النرويج، السيد كنوت فوليبيك، على جهوده التي لا تكل، بصفته رئيسا حاليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإحلال السلم والاستقرار في أوروبا، وأيضا لمساهمته في هذه المناقشة. وأود أيضا أن أرحب بالسيد جان كوبيس، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يؤكد وجوده في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة أهمية التعاون بين المنظمتين.

إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتنضم

إليه أيضا. واسمحوا لي الآن بأن أدلي ببعض التعليقات الإضافية القليلة.

إن انهيار العالم ذي القطبين والتغيرات السياسية الهامة في أوروبا خلال العقد الأخير فرضا تحديات جديدة كان من الصعب توقعها في أوائل مرحلة الاغتباط التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. وفي ذلك الوقت لم يكن كثيرون من المتفائلين يتوقعون الجرائم البشعة ضد الإنسانية، وأعمال القتل الجماعي، والإبادة الجماعية والكراهية العرقية التي كانت توشك أوروبا أن تشهدها. ومع ذلك، أصبحت تلك الكلمات على ألسنة الجميع عند وصف الحالة على الطبيعة في بعض أجزاء أوروبا خلال التسعينيات.

أوروبا قارة المتناقضات. وبينما جزؤها الغربي لا يزال يتمتع بالديمقراطية والازدهار منذ عقود، لا تزال سائر أجزاء القارة تواجه تركة مؤلمة، تركة أنظمة الحزب الواحد التي كانت في الماضي، وأيضا المشاكل الاجتماعية المترتبة على الاقتصادات غير الكفؤة وعلى عدم الوفرة. وفي الوقت نفسه، مجموعة متنوعة مفعمة بالحياة من اللغات، والتقاليد الثقافية والدينية المتنوعة تجعل أوروبا مكانا جذابا فريدا من نوعه. وللأسف، أصبحت الاختلافات العرقية أداة قوية جدا لبعض الأفراد والجماعات يسيئون استخدامها لتحقيق أهدافهم السياسية قصيرة النظر. وتعقد الحقائق السياسية في بعض أجزاء أوروبا يتطلب النهج الشامل المنسق للمجتمع الدولي. والتطورات في البلقان، التي أسفرت عن أزمات إنسانية ضخمة، أظهرت أنه ما من دولة أو منظمة دولية، سواء كانت عالمية أو إقليمية، قادرة على التصدي لهذا النوع من المشاكل بشكل منفرد. والمنظمات الإقليمية يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في صيانة السلم والأمن الدوليين إذا قامت أنشطتها وعلاقتها مع الأمم المتحدة على تنسيق وتكامل فعالين. وإنشاء نموذج شامل جديد للأمن في أوروبا مسؤولية مشتركة على كاهل كل عنصر من العناصر الفاعلة. وقد ثبت أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عنصر هام في هذا الشأن.

وسلوفاكيا ترحب بالإعلان والميثاق المتعلقين بالأمن الأوروبي الصادرين عن اجتماع قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، الشهر الماضي. وقد عبر اجتماع القمة بوضوح عن رغبة كل أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يسهم ميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للأمن الأوروبي في مواصلة تعزيز دور المنظمة في منع الصراعات وإدارة الأزمات. وعند هذه النقطة، أود أن أؤكد بشكل خاص على برنامج الأمن التعاوني - وقد وضعت الوثيقة إطارا مرنا للتنسيق والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائر المنظمات الدولية.

ووفدي يرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (A/54/537) المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يقدم الدليل على أن التعاون بينهما على المستوى الميداني أصبح أكثر كثافة خلال العام الماضي. ونحن نشجع الأمانة العامة على الاستمرار في ممارسة تقسيم العمل استنادا إلى الميزات المقارنة لكل من المنظمتين، وأن تواصل تحسين التشاور والتعاون سواء في الميدان، أو بين مقريهما، لكي تستخدم موارد المجتمع الدولي بشكل أفضل لصالح البلدان التي تقدم لها المساعدة.

وإننا نؤمن بأن البعد الإنساني يشكل أحد الأرصدة الأساسية للخبرة الفنية للمنظمة؛ وندعم الدور الذي تضطلع به بوصفها أداة أساسية في مجال الإنذار المبكر وتفادي الصراعات، وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع في المنطقة التي تشملها منظمة الأمن والتعاون. والتعاون بين المنظمتين كان بالغ الفائدة في هذه المجالات، وبخاصة في البلقان وبعض بلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

ونشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة على مواصلة العمل مع ممثلي المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإرساء طرائق محددة للإنذار المبكر ولتفادي الصراعات، في سياق متابعة الاجتماع الثالث لرؤساء المنظمات الإقليمية المكرس لمسألة تفادي الصراعات. والإمكانات في هذا الصدد، لم تستخدم حتى الآن بشكل كامل. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تشاطر معلومات الإنذار المبكر مع الأمم المتحدة، وبذلك توفر لمجلس الأمن الفرصة لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، بالاستناد إلى تقييم دقيق للحالة على أرض الواقع.

وفي ضوء الأهمية المتنامية لتطبيق نهج شامل تجاه تفادي الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، أود أن أثني على وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، لإعدادها في الوقت

المناسب المبادئ والآليات المقترحة التي صدرت في آذار/ مارس الماضي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام. فمن خلال هذه الدراسة، تم تحديد عدد من الشواغل المشتركة. وأعتقد أن هذا الكتيب وثيق الصلة، مثلا، بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمنظمة في البلقان، وأنه ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من المداولات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ بعثات حفظ السلام المشتركة بين المنظمتين في المستقبل.

ووفدي يؤيد أيضا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو وجدول أعماله المكون من ١٠ نقاط للحوار مع منظمة الأمن والتعاون. وإنني أشاطره مشاعره، ويسعدني أن أعلم أن إعلان وميثاق الأمن الأوروبي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعتمدين في مؤتمر قمة اسطنبول، يعبران عن التزام كل الأعضاء في المنظمة بالنهوض بحماية الأطفال وبحقوقهم ورفاهيتهم فيما تضطلع به المنظمة من أعمال.

ولمواجهة التحديات التي يخبئها المستقبل، ترى سلوفاكيا أن التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمة يمكن أيضا تعزيزه في المستقبل، في بعض المجالات الأخرى التي تكمن فيها تهديدات جديدة للأمن - في الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وفي مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

وبناء السلم في البلقان، وبخاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو يشكل مهمة بالغة الصعوبة وذات نطاق غير مسبوق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يخسر هذه المعركة، حيث أن نتيجتها سترسي سابقة بالغة الأهمية بالنسبة للمستقبل. وسلوفاكيا تؤيد تمام التأييد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي أنشأ وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو. ومما يشهد على تكاملية المنظمتين والمزايا النابعة من تقسيم العمل بينهما بشكل رشيد، استنادا إلى مواطن القوة في كل منهما، العنصر الإداري المدني الذي تقوده الأمم المتحدة وعنصر بناء المؤسسات الذي تقوده المنظمة.

ومع ذلك، فما زال هناك مجال للتحسين. فعلى سبيل المثال، يتشاطر العنصران مسؤولية إعادة بناء النظام القضائي في كوسوفو. وفي حين أن الأمم المتحدة أنشأت مكتبا للشؤون القضائية للتعامل مع نظام المحاكم ودائرة الإدعاء والنظام التأديبي في كوسوفو، فإن شعبة سيادة القانون التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، والتي تشكل جزءا من إدارة سيادة القانون وحقوق الإنسان - كلفت بمهمة تطوير آليات تكفل أن تعمل الشرطة والمحاكم والهياكل الإدارية والهياكل القضائية الأخرى وفقا للمعايير المعترف بها دوليا في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان. وقد قسمت الشعبة أيضا إلى وحدة للدعم القضائي ووحدة للتدريب، ووحدة للمراقبة القانونية. كما أن المنظمة تساعد الأمم المتحدة في إطار عنصر الشؤون المدنية وبخاصة من خلال جمع واستعراض الطلبات التي تقدم لشغل المناصب داخل النظام القضائي.

وهذا التشكيل المؤسسي يبدو معقدا، ومربكا بالنسبة للبعض. وهناك بعض الدلائل على الشعوب بالإحباط إزاء ما يبدو للبعض أنه فجوات بين مختلف الوكالات المعنية، وصعوبة تحديد الجهة المسؤولة عندما تثار المشاكل والأسئلة. وفضلا عن ذلك، يوحي التطبيق العملي حتى الآن، باستمرار وجود نوع من التنافس بين المنظمتين. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام الذي شدد في تقريره عن أعمال المنظمة على ضرورة ألا يصبح منع الصراعات، وحفظ السلام وصنع السلام مجالا للتنافس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فهي تعمل معا على أحسن وجه عندما يحترم كل منها امتيازات وحساسيات الآخر.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تجري مناقشة اليوم في إطار خلفية النتائج السياسية الرئيسية التي حققها مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أرسى المبادئ التوجيهية الأساسية لتشكيل بنية مستقرة للأمن والتعاون في القارة الأوروبية في القرن الحادي والعشرين بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها دوليا. وأهم قرار اتخذه مؤتمر القمة هو اعتماد ميثاق الأمن الأوروبي، الذي يمثل نوعا من مدونة لقواعد السلوك للدول الأعضاء في المنظمة، ويؤكد من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة، وبوثيقة مؤتمر هلسنكي الختامية، واستعدادها لإقامة علاقاتها على أساس روح الشراكة والمساعدة المتبادلة.

ومما له أهمية قصوى - وفقا لميثاق الأمن الأوروبي - أن يكون تطوير التعاون فيما بين المنظمات المختلفة في المنطقة التي تشملها منظمة الأمن والتعاون، متسقا مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة والمنظمة،

وبالاستناد إلى الشفافية وإمكانية التنبؤ بالإجراءات. ومن خلال تعزيز وتقوية الدور المركزي الذي تضطلع به المنظمة في تسوية الأزمات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع في المنطقة الأوروبية - الأطلسية، يوفر ميثاق الأمن الأوروبي زخما بالغ الأهمية لتعزيز الإمكانات التنفيذية للمنظمة، ولتوطيد أركانها بوصفها منظمة إقليمية كاملة المقومات وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومنظمة الأمن والتعاون المعززة يمكنها أن تحقق إمكاناتها بشكل أفضل بوصفها الشريك الإقليمي الأول للأمم المتحدة، وأن تسهم بشكل أكبر في تطوير التعاون العملي بين هاتين المنظمتين. وينبغي أن يظل هذا التعاون مرتكزا على الأنشطة الأساسية للمجتمع الدولي، التي تتضمن، أولا وقبل كل شيء، النهوض بتفادي الصراعات وتسويتها، وحفظ السلام، وكفالة الجوانب الإنسانية للأمن والتنمية، بما فيها احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية، واللاجئين والمشردين.

ويظل أحد المجالات ذات الأولوية في العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة، بناء قدرة أوروبية جامعة لحفظ السلام، بما في ذلك استحداث قاعدة معيارية تتضمن مبدأ عدم المساس بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

والزيادة الأخيرة الملحوظة في مشاركة منظمة الأمن والتعاون في تسوية الأزمات والصراعات الإقليمية تزيد من أهمية مهمة تحسين إمكانات هذه المنظمة في مجال حفظ السلام، التي ينبغي أن تنفذ بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة التي تتمتع بخبرة ثرية في هذا الصدد، وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة.

من المهم أن يبقى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرنا وأن يقوم على مبدأي التعزيز والتكامل المتبادلين، مع استخدام المزايا النسبية لكل من المنظمتين والتقسيم الرشيد للعمل فيما بينهما إلى أقصى حد ممكن.

لقد شهد العام الماضي تقدما كبيرا في تعميق العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك التنسيق المعزز لجهودهما في حسم المسائل الهامة مثل تعزيز علاقاتهما المؤسسية على أساس الاتفاق الإطاري لعام ١٩٩٣.

وما فتئت روسيا تدعم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودهما لحل عدد من الصراعات في منطقة الكمنولث للبلدان المستقلة، وذلك لتعزيز صيغ المفاوضات القائمة المختبرة زمنيا. ونرحب بالتأييد المتزايد من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمراحل النهائية لعملية السلم في طاجيكستان. ونلاحظ أيضا إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للصراع في ناغورني كاراباخ والصراع بجورجيا وأوسيتا.

إن التعاون بين المنظمتين يتطور بطريقة تقليدية ومثمرة وديناميةفي منطقة البلقان. وفي هذه المرحلة يتركز اهتمامهما على الجهود المشتركة التي تجري في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لتعزيز التقدم في إيجاد تسوية في كوسوفو على أساس الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي الاضطلاع بهذه الولاية المستقلة الهامة في سياق تلك البعثة فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مدعوة إلى أن تعمل بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة على النهوض بتحقيق الهدف الأساسي للمجتمع الدولي كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، المتمثل في بناء كوسوفو مستقرة متعددة الأعراق كجزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن طريق ضمان توفير الظروف الضرورية لسلامة جميع المقيمين في المنطقة.

إن الإتمام الناجح لهذه المهمة سيحدد على نحو مباشر احتمالات تحقيق الاستقرار في البلقان وفي أوروبا بأسرها. وسيكون من الضروري في المستقبل أن ندعم الاتصالات البناءة بين بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في البوسنة والهرسك وهياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، للاضطلاع بالمهام الحيوية مثل ضمان حقوق الأقليات وحل مشكلة اللاجئين وضمان الأداء الفعال للسلطات الاتحادية والمحلية في البوسنة والهرسك. وسيكون أهم إسهام تقدمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعملية السلم البوسنية هو مشاركتها النشطة في تنظيم وعقد الانتخابات في البوسنة في العام المقبل.

لقد وضع أساس متين لزيادة الاتصالات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالات المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

وستواصل روسيا تعزيز نتائج التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تعزيز الأمن والتعاون العالميين والإقليميين.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤكد أن وفد جمهورية مولدوفا يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

ويسعد وفدي أن يشارك الآخرين الترحيب في هذه الجلسة العامة بالسيد جان كوبيس الأمين العام الجديد لمنظمة الأمن والتعاون الذي تشرفت بمقابلته والعمل معه في براغ في ١٩٩٢ في وقت عصيب لبلدي. إن وجوده هنا اليوم يؤكد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن جمهورية مولدوفا باعتبارها عضوا في المنظمتين ترحب بتكثيف التعاون في العام الماضي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتنسيق بين أنشطتهما ويظهر ذلك في تقرير الأمين العام (A/54/537).

والأنشطة المشتركة العديدة التي اضطلعت بها المنظمتين في ١٩٩٩ في ميادين التعاون المختلفة وفقا للفصل الثاني من الميثاق أسهمت إسهاما أساسيا في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتقدم الذي أحرز في كوسوفو مؤخرا كان أيضا نتيجة للتعاون المثمر الواسع بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الوقت الذي لا يوجد فيه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أي نشاط يمكن أن تكون له أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات الدولية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة فقد يكون الأمر الذي له أهمية قصوى هو الأثر التراكمي لمئات الأنشطة الواقعية التي قامت بها المنظمة، على أكثر المناطق اضطرابا وتفجرا في العالم وخاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعزز قيم الديمقراطية وسيادة القانون وتسعى إلى ربط هذه المسائل بمسائل الأمن بطريقة فريدة. كما أنها فعلت الكثير للإسهام في تحقيق الشفافية في مسائل مثل المناورات العسكرية والميزانيات العسكرية.

إن تنفيذ القرارات الهامة المتخذة في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في اسطنبول ستعزز على نحو كبير قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ميدان الإنذار المبكر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات والانتعاش بعد انتهاء الصراع وبذلك تتمكن المنظمة من الوفاء على نحو أفضل بمسؤولياتها، باعتبارها منظمة إقليمية، بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق تعرب جمهورية مولدوفا عن ارتياحها لاعتماد ميثاق الأمن الأوروبي. إن برنامج الأمن الجماعي الذي اعتمد كمفهوم أساسي للميثاق يوفر إطارا ممتازا للتعاون والتنسيق المُحكمين بين المنظمات والمؤسسات الدولية. ونعتقد أن هذا الميثاق سيكون أيضا أداة فعالة فيما يتعلق بظاهرة ما يسمى بالصراعات المجمدة.

لقد انعقدت قمة اسطنبول في وقت هام في تطور تشييد الأمن الأوروبي. واعتماد المعاهدة المنقحة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا الأخيرة بشأن تدابير بناء الأمن والثقة، في إطار قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من شأنه أن يزيد على نحو كبير الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وترى بلادي أنه من المهم بشكل خاص أن تعزز المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا المطلب الذي يتمثل في موافقة البلدان المضيفة على نشر قوات أجنبية في أراضيها. وهذا يتناول أمن العديد من البلدان التي استقلت مؤخرا ومن بينها مولدوفا.

ومن هذا المنطلق نحيط علما مع الارتياح بالتزامات الاتحاد الروسي في مؤتمر قمة اسطنبول بسحب أو تدمير أسلحته ومعداته التقليدية التي حددتها المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا قبل نهاية عام ٢٠٠١ وأن يستكمل انسحاب جميع القوات الروسية من جمهورية مولدوفا قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

تلك التزامات رسمية، وردت في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة ونتوقع أن تنفذ في الوقت المناسب وبحُسن نية. وأود أن أؤكد أن حكومة بلادي ترحب بالتطور الأخير الذي أحرز في إزالة وتدمير مخزونات المعدات العسكرية في الجزء الشرقي من بلادي.

وبالنظر الى كمية الذخائر الكبيرة التي ينبغي إزالتها من مولدوفا أو تدميرها في المستقبل القريب، تقتضي الحاجة تقديم المساعدة الدولية. ونحن ممتنون لبلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التى أعلنت عن استعدادها للمساهمة ماليا في هذا الصدد. وفي هذا السياق، فإن القرار الذي اتخذ في اسطنبول بتمديد بعثة منظمة الأمن والتعاون يستحق أعلى درجات الدعم من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون، لأنه يهدف إلى ضمان الشفافية والتعاون في تقديم المساعدة المالية بغية تيسير عملية سحب وتدمير الذخائر والمعدات.

ويقدر وفدي حقيقة أن تقرير الأمين العام يولي الاهتمام اللازم للتعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبرامجها ووكالاتها وبعثات منظمة الأمن والتعاون الميدانية في البلدان المستقلة حديثا التي برزت للوجود من الاتحاد السوفياتي السابق. ومن الحقائق المعلومة جيدا أن الصراعات أحدثت مشاكل أمنية عديدة في تلك المنطقة. إذ أنها قوضت توطيد بناء الأمة وبناء الدولة ونمو المؤسسات الديمقراطية في العديد من الدول المستقلة حديثا. وأتاحت فرصا كثيرة للأطراف الخارجية لتحاول التأثير على تلك الصراعات لتحقيق مصالحها الذاتية. وبإيجاز، إن هذه الصراعات الداخلية ربما تمثل أخطر تهديد أمني خلال العقد الأخير.

وعلى الرغم من وجود تفاهم غير رسمي مفاده أن هناك تقسيما للعمل بين المنظمتين، فإن وكالات الأمم المتحدة وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن، وينبغي لها، في رأينا، أن تستكشف جوانب جديدة للتعاون بغية تيسير التوصل إلى تسوية ما تسمى بالصراعات المجمدة. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة واستمرار التعاون بينهما، ولا سيما في حالة بلدي، لأنه، كما أوضح الرئيس بيترولوشينشي مؤخرا، لم يتحقق تقدم ملموس في حل المشاكل في الجزء الشرقي من بلدي.

ويرى بلدي أننا ينبغي في هذه الحالة أن نكون أكثر حرصا على استخدام كل إمكانيات المنظمتين دون أن نخشى أكثر مما يجب من تقويض التفاهم القائم بشأن ما يسمى بتقسيم العمل. ولذا فإننا نرحب بقيام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في شيسيناو، على الصعيد المحلي، في هذه السنة، بإجراء مناقشات منتظمة مع بعثة منظمة الأمن في مولدوفا فيما يتعلق بالحالة في منطقة ترانسدنيستري. وهكذا، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ظلت، وفي تنسيق وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤيد اتخاذ تدابير ملموسة لضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا عودة آمنة وكريمة، وتدعم الجهود الرامية الى إدماج من لا يستطيعون العودة الى ديارهم. وفي ذات الوقت، يجري النظر في مشروع جديد، يقع تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنه إذا ما تحقق أن يزيد التفاهم بين سكان ضفتي نهر نيستر، الذين فصل بينهم صراع عام ١٩٩٢.

وبعد ١٠ سنوات من سقوط حائط برلين، تواجه أوروبا تحديات جديدة. فمن جهة، يجدر أن نتذكر أن هناك أسبابا لأن نكون متفائلين. فأوروبا أصبحت، والعالم كله أصبح مكانا أفضل بكثير مما كان عليه، نتيجة للأحداث التي جرت قبل ١٠ سنوات. ومن جهة أخرى، فإن الصراعات الإقليمية التي لا تزال دائرة، وكذلك المجمدة، تهدد بالخطر. ولكن يحدونا الأمل في أن يصبح العالم الذي كان فيه الإطار الرئيسي للسلام مواجهة نووية قائمة على التهديد المتبادل بالدمار المؤكد من مخلفات التاريخ.

وأخيرا، أود باسم حكومتي أن أشكر النرويج ووزير خارجيتها، السيد كنوت فوليبيك، على قيادتهما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال فترة رئاسة النرويج الحافلة بالتحديات. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لممثل النرويج الدائم ووفده على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به في نيويورك. ونحن نتطلع الى العمل على نحو وثيق مع ممثل النمسا الدائم، بوصفه ممثل الرئيس المقبل للمنظمة.

السيد بفانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان مختصر للغاية بوصفي ممثلا لبلدي، الرئيس المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولي عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والنمسا باعتبارها بلدا يضم مقرا للأمم المتحدة ومقرا لمنظمة الأمن والتعاون، تولي أهمية خاصة جدا للعلاقة بين المنظمتين. ولذا من الطبيعي أن نكون أيضا من مقدمي مشروع القرار بشأن التعاون بين المنظمتين، وأود أن أناشد جميع الأعضاء بأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ومن الواضح أن رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون ستكون من بين الأولويات الرئيسية في سياستنا الخارجية وستتميز إلى حد كبير بالإسهام النشط في حل الأزمات والصراعات الإقليمية في منطقة منظمة الأمن والتعاون. وسنركز بوجه خاص على تعزيز موارد منظمة الأمن والتعاون كمنظمة تعمل ميدانيا، ولا سيما في مجال منع الصراعات، ولكن أيضا في إدارة الأزمات والتعمير فيما بعد الأزمات.

وبالإضافة الى منطقة البلقان، ستكون القوقاز موضع تركيز للأنشطة. وعلاوة على ذلك، سنضطلع بجهود لإدماج دول وسط آسيا في منظمة الأمن والتعاون بشكل أوثق في هياكل المنظمة.

وفي إطار البعد الإنساني، تأمل الرئاسة النمساوية أن تعالج مسائل مثل منع التعذيب، ومسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، والأشخاص المشردين داخليا والاتجار في البشر. ونخطط أيضا لعقد حلقة دراسية لمنظمة الأمن والتعاون عن مسألة الأطفال في الصراع المسلح.

وإذ نركز تركيزا خاصا على تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام وخطابه الأخير للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون. وسنبذل خلال فترة رئاستنا كل جهد لزيادة تعزيز العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة.

وختاما، نود، شأننا شأن المتكلمين السابقين، أن نشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به النرويج في فترة رئاستها، وبوزير خارجيتها، كنوت فوليبيك، ونؤكد للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جان كوبيس، دعمنا الكامل.

برنامج العمل

تولى الرئيس الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/INF/54/3/Add.4، التي عممت على الوفود. تتضمن الوثيقة برنامج العمل المؤقت ومواعيد الجلسات العامة للجمعية العامة.

وقوائم المتكلمين بشأن الموضوعات المذكورة في الوثيقة A/INF/54/3/Add.4 الآن مفتوحة. وسيجري إبلاغ الجمعية العامة في الوقت المناسب بتواريخ النظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال وكذلك أي تغييرات إضافية.

السيد ستيشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يولي وفد بيلاروس أهمية خاصة لإدراج البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأود في هذا الصدد أن أرحّب بمعالي السيد نوت فولبيك، وزير خارجية النرويج، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أعرب عن ارتياحنا لبيانه الشامل المتعلق بدور ذلك التعاون وأهميته. كما نرحب بتعيين السيد يان كوبيش مؤخرا في منصب الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وإننا إذ نقف على أعتاب الألفية الجديدة، يصبح التعاون بين الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا لشعوب العالم، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية لعموم أوروبا، أمرا متزايد الأهمية. ونحن نرى أن الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولتحقيق التنمية المطردة للشعوب، وتسوية الصراعات وحل المشكلات التي تواجهها البلدان والمناطق الإقليمية في الوقت الحالي ينبغي أن تكملها الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصعيد الإقليمي الأوروبي.

وفي هذا الصدد، نرحّب بالقرارات المتخذة في اجتماع اسطنبول الذي عقده مؤخرا رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نرى أن هذه القرارات تعزز الصلة بين هاتين المنظمتين الجديرتين بالثقة. وتتصور الوثائق المعتمدة في مؤتمر قمة اسطنبول مهاما وآليات محددة بوضوح لكي تنفذ في القرن المقبل. وترحب بيلاروس بالمبادئ الواردة في الميثاق فيما يختص بالأمن الأوروبي وهي المبادئ التي تقضي بألا يُسمح لدولة بمفردها أو مجموعة بعينها من الدول بأن تعزز أمنها على حساب أمن الدول الأخرى، وألا تكون هناك انقسامات جديدة فيما بين الدول، وأن يُكفل أمن جميع الدول المحايدة طالما أنها لا تدخل في تحالفات عسكرية.

ومن الأهمية بمكان أيضا الأحكام المتضمنة في ميثاق اسطنبول للأمن الأوروبي والتي تؤكد من جديد دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار الفصل الثامن

من ميثاق الأمم المتحدة وتسلم بمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتطابق تماما مفهوم الصلة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع النهج والموقف اللذين تتبناهما جمهورية بيلاروس.

والعناصر الرئيسية التي تجسدت في مؤتمر قمة اسطنبول هي ميثاق الأمن الأوروبي، وبرنامج الأمن التعاوني، والاتفاق المعني بتعديل المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا ٢٠٠٠ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة وبناء الأمن. وجميعها تؤكد على رغبة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بذل قصارى الجهود لتوطيد الثقة وتطوير التعاون المتعدد الأطراف وحسن الجوار والتفاهم وضمان عملية نزع السلاح.

وجمهورية بيلاروس واثقة من أننا سنشهد نموا مستمرا في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها الآلية الرئيسية للإنذار المبكّر واتقاء الصراعات وفضها ولبناء السلام بعد الصراع في أوروبا. ونحن نرحب باشتراك المنظمة في عملية حفظ السلام في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كجزء من الإدارة المؤقتة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نرى أن الآلية المنشأة لتنفيذ ذلك القرار تمثل تجسيدا حيًّا لنوع التدابير اللازمة لضمان تكاتف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية لتحقيق تلك المقاصد النبيلة. وثمة عنصر إضافي آخر في هذا المقام هو السيادة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وتولي جمهورية بيلاروس أهمية عظمى للبيئة وللمساعدة الطارئة في حالات الفواجع الإنسانية والكوارث الطبيعية، باعتبارها مجالات هامة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا السياق، ينبغي أن تسترشد أية أعمال أخرى تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا المجال بالفقرة ٢٩ من إعلان مؤتمر قمة اسطنبول وبمشروع القرار الذي سننظر فيه في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة، وهو المشروع المتعلق بتعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها.

وجمهورية بيلاروس بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة ستسعى إلى القيام بدور نشط في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقارة الأوروبية. وتشترك بلادي اشتراكا فعالا في أعمال الفريق الاستشاري الرقابي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجود في بيلاروس، الذي يساعد بلادي على تعزيز الإصلاح الديمقراطي. وفي هذا السياق، نحن على استعداد أيضا للعمل من أجل التوصل إلى حل في ناغورني - كاراباخ وللمساعدة على عقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة.

وقد حدد السيد ألكسندر لوكاشنكا، رئيس جمهورية بيلاروس، في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول، عددا من المجالات الاقتصادية والبيئية، فضلا عن المجالات الأمنية، التي ستتعاون فيها بيلاروس تعاونا وثيقا مع الأعضاء الآخرين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإقامة أمة واحدة في أوروبا على أساس من التسامح وتوطيد الثقة وإعلاء شأن الدبلوماسية وحكم القانون. وهذا ينسجم مع أهم واجب ملقى على عاتق الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى ضمان الرفاهية لجميع شعوب العالم.

ويتطلع بلدي إلى الترحيب بالنمسا باعتبارها الرئيس المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند وأود أن أبلغ الأعضاء أنه سيجري في موعد لاحق تقديم مشروع قرار في إطار هذا البند.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/54/478)

مشروع قرار (A/54/L.37)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا لعرض مشروع القرار A/54/L.37.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/54/L.37 بشأن تعدد اللغات،

الذي عمم في ١ كانون الأول/ ديسمبر. ويستند مشروع القرار على القرار ٢٣/٥٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وأود أن أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأصليين البالغ عددهم ٦٩: ألبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر، وشيلي، والصين، وعمان، وقطر، والكويت، وليتوانيا، وليستوتو، ومصر، والنمسا، والهند، واليمن. وبهذا يصبح العدد الإجمالي لمقدمي مشروع القرار ٨٨.

ويود الوفد الفرنسي أن يوجه الشكر في البداية إلى الأمين العام على تقريره الرائع.

والعنصر الوحيد في مشروع القرار A/54/L.37 الذي يختلف عن نص القرار ٢٣/٥٢ هو الفقرة ٢، التي تطلب إلى الأمين العام أن يعين من بين الموظفين الرفيعي المستوى في الأمانة العامة منسقا للشؤون ذات الصلة بتعدد اللغات على مستوى الأمانة بأكملها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريل (سيشيل).

وفيما يتعلق بهذا الابتكار البسيط والملموس جدا، أود أن أبدي التعليقات الموجزة التالية أولا وقبل كل شيء، لن يترتب على اعتماد مشروع القرار هذا أية آثار تتعلق بالميزانية. وهذه ليست مسألة تعيين موظف جديد تكون مهمته تنسيق المسائل ذات الصلة بعدد اللغات؛ ولكنها مسألة تعيين موظف شؤون إدارية من بين الموظفين الحاليين، وبعبار أخرى دون أن تترتب على تعيينه تكلفة زائدة، ليقوم بمهام الاتصال بالوفود بشأن المسائل ذات الصلة بتعدد اللغات في الأمانة العامة. وأرى من بينها، في جملة أمور، المسائل التي تثار بصورة عادية وتتعلق بالترجمة الشفوية، ونشر الوثائق باللغات الرسمية الست، واستحداث موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وتدريب الموظفين في لغات العمل الرسمية. ويكفل، هذا الموظف إضافة إلى أنشطته الأخرى، تقديم الإجابات على أسئلة الوفود في تلك الميادين. وبما أن الأسئلة التي تتصل بتعدد اللغات، تُعنى، في الحقيقة، بجوانب كثيرة من عمل الأمم المتحدة، من الأهمية أن يكون هناك موظف منفرد ليتواصل معه الموظفون والوفود المهتمون باستخدام مختلف اللغات على نحو منصف.

إذن، هذا المشروع لن يغير بأية حال النظام المعمول به الآن في الأمم المتحدة. ويتوافق تماما مع الجهود المستمرة المبذولة منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى المحافظة على المساواة بين اللغات الرسمية ولغات العمل في مختلف الأجهزة واحترام مبدأ المساواة بين اللغات. وهذا عنصر من العناصر التي تُثري الحياة الدولية وتسهم في تعزيز التنوع الثقافي.

ولذلك سيقوم منسق تعدد اللغات بدور هام في إعداد تقرير الأمين العام الذي نطلب إعداده للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

هذا هو هدف مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم. وتشهد قائمة مقدمي مشروع القرار على الأهمية التي يوليها كثير من الدول الأعضاء لهذه المسألة. إن تعدد اللغات، في الحقيقة، أحد العناصر الرئيسية للصبغة العالمية لهذه المنظمة.

ولذلك، وفي الختام، أعرب عن أملي في أن تعتمد جمعيتنا مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد حفل تاريخ البشرية بالإبداع الفكري للإنسان، ووصل هذا الإبداع إلى أرقى درجات العلم والمعرفة. وإن لمحة سريعة في التاريخ تدلنا على أن العلوم والمعارف التي جادت بها حضارات العالم القديم والجديد ما كانت لتصلنا لولا حفظها في وعاء الفكر والمعرفة، ألا وهو اللغة. لقد تطورت لغات البشرية على اختلافها وتنوعها عبر التاريخ، وكانت وما تزال وسيلة التخاطب الأولى في نقل الأفكار والمشاعر بين البشر. ولقد تجسد هذا التنوع في اللغات من خلال تعددها في الأمم المتحدة بهدف إيصال صوت الأمم والشعوب إلى بعضها بعضا من خلال اللغة.

لقد كانت بلادي، سورية، منبت حضارات ولغات العالم الأولى، فمنها تواصل الفينيقيون السوريون الأوائل مع العالم الخارجي، ووصل إبداعهم من خلال اللغة إلى أقاصي البلاد، ووصلنا الآن بعد آلاف السنين. ومن سورية القديمة انطلقت أبجدية قدموس التي طورت الحرف الفينيقي وأسهمت بذلك في تاريخ اللغة الفينيقية. ومن

سورية القديمة - كما يقول العلامة اللبناني جرجي زيدان، انطلقت أول أبجدية في التاريخ وهي أبجدية أوغاريت المكتوبة على ألواح مسمارية اكتشفت في عام ١٩٢٩، وقد كان اكتشافها حدثا عظيما اهتمت به سائر دول العالم والمؤسسات الفكرية والعلمية التي تهتم بشؤون التراث الفكري واللغوي.

يحسن بنا ونحن نتحدث عن تعدد اللغات أن نستذكر دور اللغة العربية خلال عملية التطور الفكري والإنساني في مجال الحضارة اللغوية. يقول المؤرخ السوري الدكتور أحمد داوود: "إن اللغة العربية الموغلة بالقدم في التاريخ شملت في عائلتها العديد من اللغات منها الآرامية والفينيقية والكنعانية والآشورية. ولعل من قبيل الاعتراف التاريخي باللغة العربية القديمة أن نذكر، على سبيل المثال، أن اسم "أوروبا" كان اسما لأميرة فينيقية سورية، وأن اسم "ليبيا"، التي كانت تطلق قديما على سائر القارة الأفريقية، كان لأميرة فينيقية سورية أيضا". لقد تحدث كبار المؤرخين العالميين، قديمهم وحديثهم، عن دور السوريين القدماء في الإسهامات اللغوية في التاريخ. فقد قال المؤرخ تيودور الصقلي "إن السوريين هم الذين اكتشفوا الحروف، وقد أخذها الكنعانيون عنهم، ونقلوها بدورهم إلى الإغريق". ويقول المؤرخ بلايني "إن اختراع الحروف هو مأثرة فينيقية". ويقول المؤرخ ساباتينو موسكاتي "إن الفينيقيين أبدعوا الحروف الأبجدية، وإن أحد أعظم أمجاد الفينيقيين، وربما الأعظم على الإطلاق، هو نشرهم الأبجدية في بلدان حوض المتوسط". وحديثا يقول المؤرخ أرنولد توينبي "إن السوريين كانوا قد أبدعوا الأبجدية في القرن الثاني قبل الميلاد". ويقول أيضا المؤرخ جورج بوتسفورد "كان الفينيقيون رسل المدنية في العالم القديم. وهديتهم الثمينة إلى أوروبا كانت الأبجدية". إن اللغة هي التي حفظت لنا ذلك التراث ونقلته إلينا في هذا العصر، عصر المعلومات والثورة التكنولوجية.

إن تعدد اللغات لا تقتصر أهميته على مدلولات اللغة وطرائق تعبيرها بل تتعداها إلى ما يجمع المؤرخون اليوم عليه وهو أن علم اللغويات هو أصلح الأشياء لمعرفة الأصول السكانية والأعراق ومركز نشوء الحضارات الذي منه انتقل الإشعاع الفكري إلى غيره من أنحاء الأرض. فاللغة هي من العوامل الرئيسية القادرة على تحديد الهوية القومية لهذا الشعب أو ذاك. ولكي تتمكن اللغة من الاضطلاع بهذا الدور لا بد لها من أن تعيش عملية التواصل التاريخي. ولقد عاشت اللغة العربية هذا التواصل التاريخي وحافظت على الهوية القومية العربية منذ آلاف السنين إلى أن وصلت إلينا بهذا الشكل الذي نعرفه الآن. إن اعتزازنا بلغتنا الأم يحتم علينا أيضا الاعتزاز بلغات العالم الأخرى التي يسعى الملايين من العرب لتعلمها، وللدور الحضاري الذي قامت به تلك اللغات في عملية التقدم والتواصل البشري.

لقد كان اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ حدثا هاما، عبر وبحق عن اتساع استخدام اللغة العربية التي يتحدث بها ويفهمها الملايين من العرب وغيرهم. وإن تعدد اللغات في الأمم المتحدة يقتضي أيضا المساواة بين اللغات الرسمية الست، ومن هنا فإن وفدي يطالب دوما بالمعاملة المتساوية للغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وبضرورة أن تجسد الأمم المتحدة هذا التساوي في جميع النواحي، أكان ذلك بالنسبة لوثائق الأمم المتحدة أم كان لتأمين خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات، أم كان لتأمين القدر الكافي من موظفي اللغات للترجمة التحريرية والشفوية على حد سواء، أم كان ذلك بالنسبة للصفحة الدولية للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، ليتسنى للعالم العربي ولمتحدثي اللغة العربية في العالم التعرف على مواقف الدول العربية من مختلف المسائل العالمية في المنظمة.

لقد اطلع وفدي على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/478. ونود أن نرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في اتباع سياسة شاملة تهدف إلى رفع الكفاءة اللغوية لموظفي الأمم المتحدة من خلال تشجيعهم على تعلم لغات الأمم المتحدة، ووضع حوافز في عملية تعيين الموظفين وترقيتهم نتيجة معرفتهم بلغات إضافية. ونود أن نبدي ارتياحنا لزيادة عدد المترجمين التحريريين العاملين في مشروع الترجمة بمساعدة الحاسوب بشكل متساو بين اللغات الست، وغير ذلك من الجهود من أجل المساواة الكاملة للغات الرسمية الست تحقيقا لمبدأ تعددية اللغات.

لقد كان إنشاء صفحة الأمم المتحدة على الشبكة الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بداية مشروع رائد، جسد إرادة الأمم المتحدة في الاستفادة من أحدث الإنجازات العلمية بهدف نشر مواقف وتوجهات الدول الأعضاء. ولقد جسد ذلك المشروع تعدد اللغات فيما بعد في عام ١٩٩٨ عندما أدخلت أخيرا الصفحتان الدوليتان العربية

والصينية، وبذلك حققت الأمم المتحدة تعدد اللغات على الصفحة الدولية.

إلا أن هذه التعددية لا تكتمل إلا بالمعاملة المتساوية الكاملة للغات الرسمية الست على الصفحة الدولية، إذ أن أكثر من ثلث سكان العالم يتحدث باللغتين العربية والصينية أو يفهمهما.

فما يزال النظام المستخدم بالنسبة للغة العربية قديما، وذلك على الصفحة الدولية، وكذلك في نظام الأقراص البصرية. ونأمل أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا لتصحيح هذا الوضع، وذلك من خلال المشاورات التي تجرى في اللجنة الخامسة.

إن لغات العالم هي الوعاء الذي يحفظ الإرث الثقافي للحضارات، لأن لكل حضارة لغتها المعبرة عنها. وإن تعدد اللغات في الأمم المتحدة هو تعبير عن اعتراف الأمم المتحدة بتعدد وتنوع الثقافات. وإن هذا التعدد يجب أن يستمر ويزداد في المستقبل، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في إغناء التراث الثقافي الإنساني وإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من البشر.

السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية): يسر وفدي أن أعطي الكلمة بالنسبة للبند ٢٣ من جدول الأعمال، المتعلق "بتعدد اللغات" لكي نستطيع الإسهام في المناقشة بشأن دور اللغات وأهميتها في منظومة الأمم المتحدة.

واللغة هي وسيلة الاتصال بين الشعوب والحضارات والثقافات. وهي تحمل القيم العريقة روح الشعوب. وهي كنز لا ينكر أحد ضرورة الحفاظ عليه، والتفاعل بين اللغات المختلفة يتيح لها الازدهار.

والأمم المتحدة التي هي بوتقة صهر الشعوب والثقافات والحضارات والعادات لا يمكن إثراؤها إلا بتنويع اللغات التي تستعملها. وبغير تعزيز اللغات لا يمكن للأمم المتحدة تقوية حساسية نهجها وتحليلاتها إزاء المشاكل التي تسعى إلى حلها، واستكشاف الأساليب المبتكرة لمواجهة التحديات الكثيرة الحالية والتي تأتي في المستقبل.

وتعدد اللغات في الأمم المتحدة نتيجة لعالميتها. وقد كان مؤسسو منظمتنا يفهمون هذا الأمر عندما قرروا في شباط/فبراير ١٩٤٦ جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية ولغة عمل لجمعيتنا، ولجانها ولجانها الفرعية، وبضم اللغة الاسبانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وأضيفت الروسية بقرار للجمعية في عام ١٩٦٨، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ أدرجت الصينية والعربية في قائمة اللغات الرسمية ولغات العمل. وتنص المادة ٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة على أن هذه اللغات الخمس بالإضافة إلى الانكليزية هي اللغات الرسمية ولغات العمل للجمعية العامة.

ومع ذلك نلاحظ مع القلق أن لتزايد العولمة ولحالة القطب الواحد تأثيرا متزايدا على منظومة الأمم المتحدة وتعريضها لخطر الاتجاه إلى هيمنة لغة واحدة تفرض بوصفها قناة لا مناص منها للاتصال فيما بين شعوب العالم.

ويتوجه وفدي بالشكر إلى الأمين العام الذي أدرك هذا الخطر وأدرك ضرورة تعزيز كل اللغات الرسمية فسعى إلى أن يكون تعدد اللغات القاعدة في الأمم المتحدة. ونكن التقدير لبرامج تقديم التعليم باللغات الست الرسمية، والحوافز التي تقدم للموظفين لدراسة هذه اللغات لإتقان لغتين منها على الأقل. وندرك تماما جهود إدارة الإعلام لتطوير مواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) بكل لغات الأمم المتحدة الرسمية - ونشيد بهذه الجهود. فتنفيذ هذا المشروع، الذي نحث عليه بشدة، يتيح للأغلبية الساحقة من الشعوب في أنحاء العالم أن تحصل على المعلومات والوثائق التي تصدرها الأمم المتحدة بلغات عملها. ويساعد على التقريب الوثيق بين الشعوب والأمم المتحدة ويسهم في زيادة تفهم أنشطتنا.

ومع هذا فبينما أحرز تقدم في مجالي تعليم اللغات ونشر المعلومات لا بد من الإقرار بأن التقدم كان بطيئا في مجالات تعيين وترقية الموظفين واستخدام لغات العمل، والترجمة والتوزيع المتزامن للوثائق الأساسية، وفي تزويد الاجتماعات غير الرسمية بخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية الوافية بالغرض.

وتنص الفقرة ٧ من التقرير الوارد في الوثيقة A/54/478 على ما يلي:

"يشترط على جميع المرشحين للعمل في الأمانة العامة الإجادة التامة للغة الإنكليزية أو اللغة الفرنسية".

غير أننا نلاحظ أن الكثير من الإعلانات عن الوظائف الشاغرة تشترط على المرشح أن يلم إلماما ممتازا باللغة الانكليزية كلاما وكتابة وإلماما عمليا بالفرنسية أو أي لغة من اللغات الرسمية الأخرى. ويتفق الممثلون على أن هذا الشرط يستبعد أغلبية كبيرة من المواطنين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممن لم تكن تربيتهم أو تعليمهم بثقافة أنغلوسكسونية.

ونتيجة هذا الاتجاه هي أن المرشحين الأذكياء الذين يستطيعون أن يمنحوا إحساسا ونهجا وأفكارا جديدة لمنظمتنا يستبعدون من التنافس على الوظائف. وباتخاذ الأمين العام تدابير حاسمة لقلب هذا الاتجاه يكون قد أثرى إدارته بمهارات يمكن أن تأتي بأفكار مبتكرة للتعامل مع التحديات التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها.

وفيما يتعلق بلغات العمل فالتقرير يشير إلى أنه يجب على جميع موظفي الأمم المتحدة، وفق شروط تعيينهم، أن يعملوا بإحدى اللغتين، الانكليزية أو الفرنسية. بيد أن لغة العمل الغالبة هي الانكليزية. وفي الغالب يطلب من الموظفين بجميع أنواعهم أن يقدموا مشاريع التقارير بالانكليزية.

ولا تزال المشاكل تعتور ترجمة الوثائق وتوزيعها في نفس الوقت بجميع لغات العمل. والتأخير في توزيع الوثائق بجميع لغات العمل لا يسمح بدراستها دراسة متأنية يشكل عقبة كأداء أمام مشاركة بعض الوفود بنشاط في عمل جمعيتنا. وفي غالب الأحيان لا يتم التقيد بالجداول الزمنية المحددة وتُعمم الوثائق ممهورة بعبارة "نسخة مسبقة"، مما يعطي الذين يستخدمون الانكليزية في عملهم ميزة دراستها وتطوير أفكارهم استنادا إليها وإعلان مواقفهم بشأنها قبل أن تتاح للآخرين فرصة رؤيتها. والواقع أن المناقشة الحالية المتعلقة بإصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعد مثالا على الصعوبات التي تواجه الممثلين غير المتضلعين بالانكليزية.

وعلاوة على ذلك ينبغي لنا أن نسترعي انتباه خدمات الترجمة إلى ضرورة توافق النصوص بالانكليزية مع نصوص لغات العمل الأخرى، لأن النسخة الانكليزية، التي تكون نسخة أصلية غالبا، تختلف أحيانا عن الترجمات.

والترجمة الشفوية في الاجتماعات غير الرسمية أو في اجتماعات الأفرقة الإقليمية تظل مشكلة مستمرة بلا انقطاع. ففي الأسبوع الماضي عقد اجتماع هام لبلدان عدم الانحياز دون أن توفر له خدمات الترجمة. واضطر المشاركون الذين لا يتمكنون من التعبير بالانكليزية على الامتناع عن الكلام بشأن بنود هامة في جدول الأعمال. وعندما ننظر في أهمية هذه الاجتماعات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في عملية التفاوض، فإنه لمما يؤسف له أن خدمات الترجمة لا تكون متوفرة دوما. وينبغي بذل جهود جادة تفسح المجال أمام جميع الممثلين، مهما تكن لغة عملهم، حتى يشاركوا بنشاط في المناقشة ويقدموا مساهمتهم في عمل جمعيتنا.

ووفدي يشجع الأمين العام في جهوده التي يبذلها لتحقيق المساواة بين الجنسين في توزيع المناصب الإدارية. إلا أننا نشير إلى أن هذا التساوي يجري الاضطلاع به على حساب الغالبية الساحقة من النساء اللواتي يجدن أنفسهن محرومات من ذلك، لا بسبب معايير الكفاءة أو الأخلاق، بل لأسباب تاريخية ليس إلا، وأحيانا لأسباب جغرافية، ولئن كنا نؤيد الأولوية التي تعطى لأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن النساء الأفريقيات، لا سيما اللواتي يتكلمن الفرنسية ويشغلن مناصب رفيعة، مازلن أشبه بدرر نادرة في المنظومة في هذا القرن الذي يؤذن بالمغيب.

وبالمثل، لا يزال يتعين عمل الكثير لضمان التوازن اللغوي والجغرافي، لأنه يجب ألا تغيب عن ناظرينا حقيقة أن الحكمة والنظر المعمق والتفكير والنهج المبتكر إزاء مشاكل هذا العالم ليست حكرا على ثقافة أو منطقة أو لغة بعينها.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، دعونا نجعل سيادة تعددية اللغات واقعا ملموسا في السنوات المقبلة. ويجب اتخاذ خطوات تسمح لكل دولة بأن تتمتع بالحقوق والتسهيلات التي هي في صُلب العضوية. ويؤيد وفدي تعيين منسق للمسائل المتصلة بتعدد اللغات يتولى مهمة التقليل من أوجه عدم الإنصاف وتعزيز الطابع العالمي

لمنظمتنا. ولذا فإننا نحـُث الجمعية على اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.37 دون تصويت.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إمارة موناكو - التي تتخذ الفرنسية لغة رسمية لها؛ وتدرس في مدارسها بنجاح اللغة الموناكوية، لغتها القومية؛ وقبل كل شيء حيث يتحدث الناس فيها العديد من اللغات في جو من الوئام - تؤيد دون تحفظ تعدد اللغات. والواقع أنا نلمس فوائد تعدد اللغات كل يوم في الأعمال التجارية والمؤسسات الصناعية، فضلا عن مجالات الترفيه والسياحة.

وإذ أيدت منظمتنا منذ البداية تعدد اللغات واعترفت به رسميا في المادة الحادية عشرة بعد المائة من ميثاقها وكذلك النظام الداخلي للجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة، فإن استخدام لغات متعددة داخل الأمانة العامة وفي إطار العمل الرسمي بين الدول الأعضاء يـُعد كنزا فريدا وذخرا ثمينا في علاقاتنا الدولية، بحيث يحتم علينا الواجب أن نحافظ عليها بأقصى قدر من الاهتمام والاتساق.

أليس تعدد اللغات في صـُلب اللقاء بين الشعوب، أليس من المناسب الاعتراف بالهويات التي طوروها عبر القرون؟ وسواء لاذ البشر يلوزون في الكهوف أو هاموا في الفيافي، أو مارسوا الصيد في السهول أو سكنوا الغابات، فإنهم جميعا طوروا تجارتهم وأرسوا تقدمهم على معرفة الآخرين وثقافتهم وهويتهم. أليس استخدام لغات عديدة وهو وسيلة الاتصال بين الأجداد، في صميم العلاقات البشرية؟ ألم تسهم اللغات في توليد قيمهم الروحية والدفاع عنها، وفي وضع معايير لسلوكهم، وفي رفضهم، من غير شك الوحشية التي وسمت فجر تاريخنا؟

إن استخدام اللغات - وهي تمثل جسرا بين الشعوب وليست حاجزا - على نطاق واسع وباتساق يخدم مصلحتنا المشتركة. ويجب علينا أن نتحد من أجل حمايتها وإعطائها القيمة الجديرة بها مثلما نفعل بالميراث الفني والمعماري للأجيال السابقة.

مشروع القرار الذي قدمه ممثل فرنسا وشاركت موناكو في تقديمه ينبغي أن يمثل مرحلة هامة في هذه المهمة، إذ أنه يستكمل نص القرار ٢٣/٥٢ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وإذ يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام - كما أوصت بذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الندوة المعنية بتعدد اللغات في المنظمات الدولية، المعقودة في جنيف بناء على مبادرة المنظمة الدولية للجماعة الفرانكوفونية - أن يعين موظفا برتبة عالية في الأمانة العامة كمنسق وضابط ارتباط مع الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل المتصلة بتعدد اللغات، فإنه يستهدف التوصل إلى حل ملموس لما يشعر به العديد منا بأنه يمثل وجها من وجوه النقص. وهذه المبادرة، التي لن تترتب عليها أية آثار في الميزانية، إذ أن المسؤول الرسمي سيكون موظفا في الأمانة العامة، تنطوي على أهمية كبيرة. وقد تكون مفيدة جدا أيضا في بلورة التدابير التي سبق أن اتخذها الأمين العام لتعزيز تعدد اللغات في منظمتنا، والتي يأتي على وصفها في تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في الوثيقة A/54/478، الذي نؤيده تأييدا تاما.

وسواء كان ذلك بسبب الحوافز التي أنشئت لتعزيز دراسة اللغات الرسمية الست داخل الأمانة العامة أو الأحكام التي اعتمدت فيما يتعلق بالتعيين والترقية، فإن كل الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المسألة، التي يبدو أنها تشكل موضع اهتمام مطرد من الأمين العام، ليس لها إلا أن تستفيد من هذا التعيين الذي أعتقد أن الدول الأعضاء سيتسنى لها قريبا أن تدرك أهميته.

ومذكرة الأمين العام التي ترد في الوثيقة A/C.5/54/28، المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تمثل مساهمة أخرى في نظرنا في الوظائف في دوائر اللغات، مما يمكـّننا من أن نفهم على نحو أفضل بعض الصعوبات التي يواجهها فيما يتعلق بتعيين موظفي اللغات. ويجعلنا ذلك ندرك أيضا النتاج المتباينة جدا، والمشجعة رغم ذلك، للأحكام الرامية إلى خفض معدلات الشواغر المفرطة، لا سيما في المكاتب البعيدة عن المقر. ونأمل بشدة أن تسهم تدابير الحفز الرامية إلى تيسير تعيين موظفي اللغات المؤهلين وذوي الخبرة في سد هذه الثغرات سريعا. ولا يسعنا إلا أن ندعو الأمين العام، الذي يتحدث شخصيا عدة لغات، إلى مواصلة هذه الجهود بتطوير أو تعزيز استخدام أحدث تكنولوجيات علم المعلومات، بغية تحسين مستوى الترجمة وزيادة الإنتاجية في تجهيز بعض النصوص المتسمة بالتكرار، ويتم ذلك بفضل زيادة توحيد بعض المهام وزيادة السمة التلقائية فيها.

وفي مجال المعلومات، حيث يطغى دور اللغات في جعل الرأي العام العالمي واعيا بدرجة كبيرة بدور المنظمة وأنشطتها، ينبغي السعي أيضا إلى إحراز تقدم، في الشبكة العالمية فوق كل شيء، حيث نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز - المطرد رغم بطئه - نتيجة للتكييفات التي أجريت على البرامج وزيادة التوافر باللغات الرسمية الست.

ونأمل أيضا أن يتاح قريبا باللغات الرسمية الست في المنظمة ملف الموسوعة الحالي المعد بثلاث لغات في نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية، بإضافة اللغات الروسية والصينية والعربية في المستقبل القريب. وسيمثل ذلك خطوة حاسمة في تعزيز المعرفة بالثروة المتنوعة من الأعمال الأدبية والفنية في عالمنا.

وتعتبر حكومة موناكو احترام تعدد اللغات، الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية لعمل الأمم المتحدة، ضمانا للتعاون المنصف والمثمر بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، ينبغي لتعزيزه أن يشكل مصدرا للإثراء الفكري والعقائدي، وهو ما يكتسي باطراد أهمية حيوية لجعل منظمتنا أقدر على التشرب بقيم الجمال والحق وبما لثقافاتنا المتنوعة من عمق. وسيسهم ذلك في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الخطيرة التي يشهدها عصرنا، مثل العنف، والتهميش، والفقر، واللامبالاة، وهي مشاكل ترتبط في أحيان كثيرة بالجهل وعدم احترام الآخرين.

السيد بينتات سانتولاريا (أندورا) (تكلم بالفرنسية): إمارة أندورا، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، ظلت دائما تستعمل لغتها، وهي الكتلانية، في بياناتها التي تدلي بها أمام الجمعية العامة. وهذا ليس دليلا على تعصب وطني، بل هو قرار متعمد له هدفان محددان جدا. الهدف الأول هو تحقيق أكبر نشر ممكن للمعرفة بأنشطة الأمم المتحدة ما بين سكان بلدنا. والهدف الثاني هو تعزيز تعدد اللغات في الأمم المتحدة. والواقع أن ثراء عالمنا وتنوعه الثقافي يجدان التعبير عنهما في المقام الأول في لغاتنا التي نتكلمها ونكتبها. واستخدام كل دولة للغتها في المناقشة العامة ليس أمرا شديد الصعوبة. وتوفر أندورا ترجمة إلى إحدى اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، والترجمة الشفوية تتم استنادا إلى تلك الترجمة.

أود اليوم أن أشجع غالبية البلدان على التحدث بلغات شعوبها خلال المناقشة العامة. وفي السنة المقبلة سنحتفل بجمعية الألفية معا. وسيمثل ذلك فرصة لإثبات أن التحدث بلغات مختلفة يجب ألا يشكل عائقا أمام الجمع بين الناس؛ والعكس هو الصحيح تماما. وعالم القرن المقبل لن يكون بـــرج بابـــل الذي لا يستطيع فيه البشر أن يتفاهموا. فثقافة السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون آخذة في الرسوخ، شيئا فشيئا، وستصبح أمرا عالميا. ومن ثم، يجب أن تُفهم اللغات بوصفها تراثا ثقافيا محددا يعمل على إثراء البشرية الموحدة بالقيم المشتركة التي تعبر عنها الجمعية العامة وتضمنها.

إن شعوب العالم لن تتوحد روحيا لو تحدثت بلغة واحدة. كما أن لغات عديدة تختفي سنويا بسبب العولمة. ويعني ذلك إفقارا ثقافيا. والعولمة في العقود المقبلة ستمثل فرصة لإحداث التقارب بين أفكارنا وللمحافظة في الوقت نفسه على وسائل مختلفة للتعبير. وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى سان مارينو الشقيقة، التي مولت ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى العديد من لغات العالم.

(تكلم بالاسبانية)

كما كان الحال في الماضي، تشارك إمارة أندورا في تقديم مشروع القرار بشأن تعدد اللغات. ونحن نهنئ الأمين العام على تقريره بشأن هذا الموضوع، ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز اللغات الرسمية الست بين الدول الأعضاء فيها. ونحن نرى أن من الأمور الفعالة بوجه خاص تقديم حوافز مالية لموظفي الأمم المتحدة الذين يسعون إلى تعلم لغات أخرى. ونحن بالتأكيد نتوجه بالتهنئة إلى المترجمين الشفويين والتحريريين، الذين يعملون بلا كلل، من مقصوراتهم ومكاتبهم، لتيسير اتصال الدول الأعضاء بعضها ببعض ولتيسير أعمالها. وينبغي لنا أن نكفل أن تكون ترجمة الوثائق القانونية، في المؤتمرات الدولية، ذات مستوى عالٍ جدا دائما. ويسرنا أن نلاحظ التقدم الذي أحرزته المنظمة في مجال علم المعلومات بغية مساعدتنا على تصفح شبكة الإنترنت بعدة لغات. ويجب ألا يسمح لاستخدام الحواسيب أن يفرض استخدام لغة وحيدة، ومن المهم جدا أن تشدد المنظمة دائما على تعدد اللغات في هذا المجال.

(تكلم بالكتلانية)

إن أندور دولة صغيرة بها ثلاثة نظم للتعليم: بالأندورية، والفرنسية، والاسبانية. والأخيرة تستخدم في

الأمور العلمانية أو الدينية. ونحن نعتقد أن من الضروري أن يستمر أبناء أندورا في التحدث بثلاث لغات، والآن، مع اللغة الانكليزية، نعتقد أن من الضروري أن يتحدثوا بأربع لغات. وبالنسبة لأندورا، البلد الصغير، تمثل اللغات، في رأينا، أدوات للانفتاح والتواصل مع الآخرين، أولا مع جيراننا وثانيا مع بقية العالم.

أندورا كانت ولا تزال على مفترق طرق، ويجعل منها ذلك مكانا للتجارة والمساعدة المتبادلة. والتبادل التجاري يقوم على معرفة عميقة بالثقافات واللغات المجاورة. ويقيم الآن في أندورا أناس ينتمون إلى أكثر من ٨٥ جنسية. ونحن معتادون على التعدد اللغوي وهو أمر يعجبنا. وحتى ونحن نحافظ على لغتنا الخاصة، يمثل سكان أندورا اليوم مختبرا تتوحد فيه أوروبا، وتحافظ فيه كل أمة على لغتها الخاصة إلا أن سكانها يصبحون أيضا من المتحدثين بعدة لغات عن طريق عملية طبيعية. وتعدد اللغات ذاك هو الحامل الطبيعي للتسامح والاحترام المتبادل.

(تكلم بالانكليزية)

الكائنات البشرية تدرك القوة الكبيرة الكامنة في التعابير واللغات. والنصوص المقدسة للديانات العظمى مشربة، بالنسبة لكثيرين، بحقيقة الله. وأعمال المعلمين العظام في التاريخ والعلوم والآداب والفلسفة روت ظمأنا للمعرفة طيلة أجيال. وفي القرن العشرين، جلبت نظريات تحليل البناء اللغوي والأفكار العصرية موجة جديدة من التحليل لنصوص تبدو سهلة. إن التعابير واللغات تحدد الكائنات البشرية بأنها كائنات مفكرة. وهي تدل علينا، وتعبر عما نريد. فلنحتفل بتنوعها في الأمم المتحدة، البيت الحقيقي لجميع الأمم، كبيرها وصغيرها.

السيد بفانزيلتر (النمسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام لمستوى تقريره الرفيع، الذي يعبر بطريقة شاملة عن أهمية وضرورة تعزيز تعدد اللغات في الأمم المتحدة.

ومن دواعي السرور العظيم أيضا بالنسبة لي أن أرحب من فوق هذه المنصة بتعزيز تعدد اللغات في جميع جوانبه في عمل الأمم المتحدة وأؤيد هذا التعزيز. لقد قرر وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار بشأن تعدد اللغات، لأنه يبدو من الحيوي بالنسبة لنا أن نحفظ ونطور الثراء الثقافي واللغوي للأمم المتحدة. ولكي نيسّر على المواطنين الوصول إلى الأمم المتحدة وإلى وكالاتها، فمن الضروري أن نوفر ذلك الوصول بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

يبدو أن العولمة وشبكة إنترنت الدولية تقويان بروز لغة مشتركة واحدة. ولكن يجب ألا ننسى حقيقة هامة: إن على الأمم المتحدة التزاما بأن تتجنب قبول فئات متميزة من المجتمع وحدها. فمن الأساسي أن تُحترم جميع القطاعات في المجتمع. وعلى أية حال، يجب أن نتجنب تحويل الأمم المتحدة إلى نادٍ لقلة مميزة. إن تعدد اللغات ينبغي أن يُنظر إليه كدعامة رئيسية من دعائم الأمم المتحدة. وإذا أضعفنا تلك الدعامة، فسنضعف المنظمة كلها.

اليوم ، يعتمد نجاح عمل الأمم المتحدة أيضا على نوعية تعاونها مع المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص مع المنظمات غير الحكومية. والمبادرات المحلية الصغيرة هي التي توفر في كثير من الأحيان معلومات صريحة وحقيقية لنا. وتعدد اللغات لا غنى عنه لنجاح التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات.

إن الوضع المالي للأمم المتحدة، كما نعرف تماما، لا يزال خطيرا. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن تعيين الأمين العام لمسؤول رفيع المستوى، يُختار من بين موظفي الأمانة العامة الحاليين ليكون منسقا وضابط اتصال بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بتعدد اللغات، تدبير لن تكون له آثار مالية. وأود أن أؤكد أن تعيين هذا المنسق يبدو لي فكرة ابتكارية إلى حد كبير ومعقولة.

وفي الختام، سيكون من المستحسن لمشروع القرار المعروض في إطار هذا البند، والذي يتفق مع نظام اللغات الحالي، أن يحظى بتأييد قوي من جانب عدد كبير جدا من البلدان.

السيد إردوس (هنغاريا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد هنغاريا بتقرير الأمين العام عن تعدد اللغات. فالتقرير يؤكد بحق أهمية دراسة اللغات واستخدامها - "اللغات" بالجمع - حتى يتسنى على نحو أفضل التعبير عن التنوع اللغوي والثقافي للأمم المتحدة بل في الحقيقة لعالمنا. ونحن نرى من التقرير أن منظمتنا العالمية تركز تركيزا خاصا على تعليم واستخدام اللغات الرسمية للأمم المتحدة في مختلف مجالات أنشطتها. وإصلاح الأمم

المتحدة، الذي بدأ منذ بضع سنوات، يستهدف أساسا ترجمة وقائع العالم إلى حقيقة. وهذا يعني، في جملة أمور، صون وتعزيز التوازن اللغوي في إطار الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبرى على أنشطة إدارة شؤون الإعلام، وهي جهاز الأمم المتحدة الذي يستهدف دون منازع زيادة الوعي العام في بلداننا المختلفة للطابع المتعدد الثقافات للأمم المتحدة وتنوع اللغات فيها، ليس عن طريق استخدام لغتَي عمل المنظمة ولغاتها الرسمية فحسب، وإنما أيضا، وبمساعدة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، عن طريق استخدام لغات البلدان التي تخدمها تلك المراكز. وبهذه الطريقة ستتمكن الشعوب في أركان العالم الأربعة بشكل أفضل من تقدير الأبعاد الحقيقية للعمل الذي تنجزه الأمم المتحدة والتعرف على ذلك العمل. وستفهم أن الأمم المتحدة لا تزال المكان الأول للتعبير عن تنوع الثقافات التي يتألف منها المجتمع الدولي، وإلى حد ما، عن التنوع اللغوي لعالمنا - وليست مكانا لفرض معيار واحد، ولا لممارسة التعصب الثقافي.

إن وفاء الأمانة العامة لسياسة تعزيز تعليم واستخدام لغات العمل الرسمية في الأمم المتحدة في جميع المجالات أساسي لكي يظل تعدد اللغات وتحقيق المساواة فيما بين اللغات القاعدة في الأمم المتحدة، ونحن نتوقع أن تستمر تلك الأنشطة.

لقد انضمت هنغاريا إلى عدد كبير من البلدان في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة والذي يتعلق بالحفاظ على قيمة تعدد اللغات في الأمانة العامة. ونحن نفعل هذا بروح من الانفتاح، لأنني أمثل - كما يمثل كثيرون من زملائي - أمة لغتها ليست لغة رسمية ولا لغة عمل، أمة لا تستخدم فيها هذه اللغات الرسمية أو لغتا العمل - ولا حتى كلغة ثانوية أو لغة إدارة. وبينما نبقى متمسكين بلغتنا وثقافاتنا وتقاليدنا، فإننا ندرك إدراكا تاما أهمية أن يتمكن المجتمع الدولي من التعبير عن نفسه بطريقة مفهومة ومن الاتصال بواسطة المؤهلات اللغوية الثرة التي يتمتع بها الناس في عالمنا؛ وهذا لا يمكن تحقيقه بطريقة رشيدة إلا على أساس متفق عليه، على النحو الوارد في المادة الحادية عشرة بعد المائة من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن لا يساورنا شك في أن زملاءنا هنا الذين يفكرون ويتأملون ويتصلون بأكبر عدد من اللغات سينظرون بعين العطف إلى فكرة تعدد اللغات وسيقدرون بحق الرسالة الواردة في مشروع القرار هذا، الذي نوصي بأن يتكرموا بالنظر فيه بروح طيبة.

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن استخدام اللغات المختلفة في الأمم المتحدة، كما أكدت الجمعية العامة مرارا، يثري المنظمة، وهو وسيلة لتحقيق مقاصد الميثاق. والدول الأعضاء في المنظمة تعيد التأكيد بصفة منتظمة على الحاجة إلى كفالة المساواة في معاملة لغات المنظمة الرسمية ولغات العمل فيها.

ووجود اللغات الرسمية ولغات العمل في الأمم المتحدة ومركزها، تعبير عن الطبيعة العالمية للمنظمة، وبالتالي التنوع الثقافي للمجتمع العالمي. وأهمية ذلك واضحة، وبخاصة على عتبة الألفية الجديدة.

وتبيّن التجربة التي مررنا بها طيلة عقود أن الأمم المتحدة قد تمكنت من تحقيق توازن ناجح إلى أقصى حد بين الحاجة إلى تصوير كامل للتنوع اللغوي والثقافي في العالم من جهة، واعتبارات كفالة كفاءة العمل لجهاز المنظمة. وهذا العامل على وجه التحديد، ضمن عوامل أخرى، هو الذي عزز اندماج الأمم المتحدة، على نحو متناسق، في الأنشطة العملية لعدد كبير من البلدان يفوق بكثير عدد مؤسسي المنظمة.

ومبدأ المساواة بين اللغات الرسمية ولغات العمل، الذي عـُزز قانونيا وثبتت جدارته بمضي الزمن، يجب على الجمعية العامة أن تعيد تأكيده على نحو منتظم. وهذا يعني من الناحية العملية أنه ينبغي لنا أن نكفل تقديم خدمات على نحو عادل، من ناحية الكم والجودة على حد سواء، إلى الدول الأعضاء بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل.

وانطلاقا من هذه الفرضية، واستنادا إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ بشأن هذا البند، يؤيد الوفد الروسي مشروع القرار بشأن تعدد اللغات الذي يشارك في تقديمه.

ونؤيد عنصرا جديدا في مشروع القرار - وهو طلب من الجمعية العامة للأمين العام بتعيين أحد كبار مسؤولي الأمانة العامة منسقا للمسائل المرتبطة بتعدد اللغات. وهذا القرار الذي لا ينطوي على أي آثار مالية سيسمح، في إطار هياكل الأمانة العامة، بتنسيق العمل بشأن مشاكل تعدد اللغات وكفالة الامتثال لمبدأ المساواة

بين اللغات الرسمية ولغات العمل. وهذا القرار سيعزز أيضا تعزيزا رسميا مسؤولية تنفيذ آلية الأمم المتحدة وامتثالها لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد بلفور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم، باسم وفد هايتي، مؤيدا مشروع القرار A/54/L.37 بشأن تعدد اللغات في مختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها.

ولمسألة تعدد اللغات أهمية قصوى في هذه الأوقات التي يثور فيها الجيشان التاريخي المعروف "بالعولمة"، التي تتسم، من وجهة النظر اللغوية، بإنشاء لغة مشتركة جديدة على نحو مطرد. ولا شك في أن هذه العملية تزود مجتمع الدول بوسيلة مريحة للاتصال. وقد علمنا التاريخ أن هذه الظاهرة ليست جديدة، بالنظر إلى أن لغـــات كثيرة أدت هذه الوظيفة فيما سبق على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وبالنسبة للمعتقدات الدينية، يـــرد في الكتاب المقدس أن كل سكان الأرض كانوا يتكلمون لغـــة واحدة في زمن نوح. ورغم ذلك، لا يسعنا إلا أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة عن هذه العملية فيما يتعلق بارتباطها بموضوع يشغلنا كلنا، وهو التنوع اللغوي والثقافي. وهذا الشاغل لا يقتصر على محبي الجمال الذين يحاولون أن يكونوا مبدعين؛ إنه ينبع من القلق الواضح إزاء البيئة الإنسانية والثقافية بغية المحافظة على هذا التنوع، فهو المصدر الرئيسي لثراء التراث البشري.

وقد قال مؤخرا الكاتب المكسيكي الكبير كارلوس فوينتيس إن القيمة العظيمة للقرن الحادي والعشرين ستكمن في التنوع، لأننا إذا تأملنا في ذاكرتنا لاكتشفنا أن جذورها ليست مفردة، بل متعددة.

وقال السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، في افتتاح الاحتفال بتعدد اللغات، الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، إنه إذا تكلمت جميع الدول نفس اللغة، وفكرت بنفس الأسلوب، وتصرفت بنفس الطريقة، نشأ خطر كبير، خطر نشأة نظام شمولي على نطاق دولي، لأنه من خلال العبارات المستعملة، يجري الإعراب عن أسلوب التفكير ورؤية العالم. وهذا التفكير سليم، لأن اللغة، قبل كـــل شيء، تعبير عن ثقافات وحضارات. واختيار تعزيز تعدد اللغات، واتخاذ قرار في هذا الشأن لا يمثلان رغبة في الاستثمار في التنوع فحسب، بل أيضا رغبة في المبادرة بالحوار الضروري بين الحضارات وتعميقه.

وقد أحاط وفد هايتي علما على نحو واف بالتقرير المتضمن في الوثيقة A/54/478 بشأن تعدد اللغات، ونشكر الأمين العام شكرا عميقا على ثروة المعلومات التي يتضمنها. كما لاحظنا مع الارتياح صدور التعليمات بتطوير فحوى موقع الأمم المتحدة في الإنترنت بجميع اللغات الرسمية. ويساعد هذا المقرر على تعزيز تعدد اللغات على شبكة الإنترنت في إطار القرار ١١/٥٠ بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمانة العامة تبذل كل ما في وسعها لكي تشجع الموظفين على استخدام لغات العمل على قدم المساواة في اتصالاتهم الرسمية. ومع ذلك، رغم الإرادة الواضحة التي أعرب عنها الأمين العام، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية لا يزال يتعرض لقدر معيَّن من الاضمحلال يتعارض مع روح القرار ١١/٥٠، بالنظر إلى أن الأغلبية العظمى من الاجتماعات غير الرسمية لا تزال تعقد دون ترجمة فورية.

ونعلم، بطبيعة الحال، أن المنظمة العالمية تواجه عددا معيَّنا من المشاكل المالية، إلا أن مسألة تعدد اللغات، رغم عملية العولمة أو بسببها، ستزداد أهمية بوصفها تعبيرا عن التنوع وعن ثروة التراث البشري الفكري والثقافي اللذين ينبغي للأمم المتحدة أن تصونهما.

وفي هذا الصدد، من المهم، كما ورد في الفقرة ٢ من القرار A/54/L.37، أن نطلب إلى الأمين العام أن يعيِّن منسقا للشؤون ذات الصلة بتعدد اللغات. ومن الواضح أن هذا التعيين لن تكون له آثار في ميزانية الأمم المتحدة نظرا إلى أن الاختيار سيجري من بين الموظفين الرفيعي المستوى في الأمانة العامة.

ولهذا يدعو وفد هايتي الجمعية العامة إلى تأييد مشروع القرار بشأن تعدد اللغات، الذي سيشكل قوة دافعة لإقامة حوار صادق بين الحضارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشتنا حول هذا البند.

وقبل البت في مشروع القرار A/54/L.37، أود أن أعلن أن كولومبيا والمملكة العربية السعودية انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.37؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.37 (القرار ٥٤/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم شرحا لمواقفهم إزاء القرار الذي اتخذ الآن.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد تشيندا وونغسي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): مع أن وفد بلدي شارك في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/54/L.37 المعروض في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون "تعدد اللغات"، نود أن نؤكد أننا لا تزال لدينا تحفظات قوية بشأن الفقرة ٣ من القرار ٥٠/١١ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ونحن نعتقد أن هذه الفقرة لها آثار بعيدة المدى على مسائل التوظيف في الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص على تعيين وترقية الموظفين.

إن طلب إجادة موظفي الأمم المتحدة للغتين من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست تحرم إلى حد كبير الأفراد الذين لغتهم الأصلية ليست من بين تلك اللغات الست. وبالنسبة إلى موظفي الأمم المتحدة هؤلاء، لن يكون هذا التدبير عقبة أخرى عليهم أن يتخطوها فحسب، ولكن شكلا واضحا من أشكال التمييز أيضا.

إن تايلند لا تزال ملتزمة بتعدد اللغات في الأمم المتحدة وبالجهود الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي في هذه الهيئة العالمية تقريبا. لكننا ينبغي ألا ننسى أن في صلب التنوع الثقافي يقع مبدأ التسامح والتفاهم المتبادل. وفي سياق هذا البند من جدول الأعمال، التسامح والتفاهم، وبخاصة من جانب الذين يدعون إلى فكرة تعدد اللغات، ينبغي أن يمدا أيضا إلى الثقافات التي لم ترتبط ارتباطا وثيقا، من خلال ظروفها التاريخية، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ومن المؤسف فعلا أن يؤدي بشكل غير متعمد تنفيذ تعدد اللغات إلى ما يمكن تصوره على أنه تعصب، وبالتالي إلى تدهور فكرة احترام التنوع الثقافي، الذي من المفروض أن يعززه تعدد اللغات.

السيد ياماغيوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): انضمت اليابان بتردد إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.37 بتوافق الآراء، وتود أن تنتهز هذه الفرصة لتشرح. وتؤكد من جديد موقفها الأساسي بشأن مسألة تعدد اللغات، وعلى وجه الخصوص آثاره على موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

إن اليابان تؤيد مفهوم تعدد اللغات، الذي هدفه النهائي تعزيز التنوع الثقافي والنهوض به في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة. والأمم المتحدة منظمة فريدة من نوعها بكونها دولية وعالمية. ونحن نرى أن ذلك الطابع الفريد ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه. وللأسف، فإن قرار الجمعية العامة الذي كان أول قرار يتناول مسألة تعدد اللغات - القرار ٥٠/١١ - احتوى على عنصر يعتبره وفد بلدي أساسا ممكنا لمعاملة الموظفين الذين لغتهم الأصلية ليست من بين اللغات الرسمية لهيئات الأمم المتحدة بطريقة غير عادلة.

ولهذا السبب، كان على وفد اليابان أن يصوت معارضا اتخاذ ذلك القرار في الدورة الخمسين للجمعية. ولما كانت الظروف لم تتغير منذ ذلك الوقت، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا قلقه، وأيضا طلبه إلى الأمين العام وإلى المنسق الذي سيعين لضمان معاملة الموظفين في الأمانة العامة الذين لغتهم الأصلية ليست من بين اللغات الرسمية لهيئات الأمم المتحدة بنفس الطريقة التي يعامل بها الموظفون الآخرون فيما يتعلق بعملية النظر في الترقية وزيادة المرتبات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحا للمواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بهذا اختتمنا مداولاتنا بلغة موليير. أشرع الآن باستخدام لغة شكسبير.

البند ١٦٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مشروع القرار (A/54/L.48)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لعل الأعضاء يذكرون أن مشروع القرار A/54/L.5 والتعديلات المدخلة عليه الواردة في الوثيقة A/54/L.10 سحبهما مقدمو مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثلة النمسا لتعرض مشروع القرار A/54/L.48.

السيدة شنيباور (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/54/L.48، بشأن البند ١٦٧ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" المعروض الآن على الجمعية العامة. وأود أن أعلن أن اسبانيا وكينيا أصبحتا من بين مقدمي مشروع القرار.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تحظر أي تفجير لتجربة أسلحة نووية وأي تفجير نووي آخر. وفي ديباجة مشروع القرار، تدرك الدول الأطراف في المعاهدة أن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية، بتقييد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وإنهاء استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع وجوهه. وبالتالي، فإن المعاهدة ستسهم في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أنشئت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في الاجتماع الأول للدول الموقعة على المعاهدة. ومقر اللجنة التحضيرية للمنظمة في فيينا. وقد أنشئت اللجنة بغرض القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للتنفيذ الفعال للمعاهدة، بما في ذلك ضمان تشغيل نظام التحقق من تنفيذ المعاهدة عند سريانها. وأنشأت اللجنة أمانة عامة فنية مؤقتة، بدأت عملها في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ بمقر اللجنة، في فيينا.

ووفقا للفقرة ٧ من النص المتعلّق بإنشاء اللجنة، للجنة سلطة التفاوض بشأن اتفاقات والدخول فيها. والمعاهدة نفسها تقضي بإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة. وتقضي المعاهدة أيضا باستخدام الخبرات والمنشآت القائمة وتحقيق أقصى حد من الكفاية الاقتصادية عن طريق ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وفي ضوء ما تقدم، اتخذت اللجنة يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ قرارا بشأن اتفاق لتنظيم العلاقة بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والأمم المتحدة. والفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/54/L.48 تعيد تأكيد هذا القرار، الذي يقضي بإجراء مشاورات بين الأمانة العامة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية للمنظمة وجميع الدول الموقعة المعنية.

وخلال إعداد مشروع القرار، أجرت النمسا مشاورات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويدعو مشروع القرار الأمين العام إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد هذا الاتفاق بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ووفقا للفقرة في منطوق مشروع القرار، ينفذ الاتفاق بعد موافقة الجمعية العامة.

إن عقد هذا الاتفاق مسألة بالغة الإلحاح، فلدى الاضطلاع بالاستعدادات اللازمة لتنفيذ المعاهدة بشكل فعال، ينبغي أن تكون محطات المراقبة لنظام المراقبة الدولية البالغ عددها ٣٢١ محطة، والتي من المقرر أن تستضيفها قرابة ٩٠ دولة، حديثة البناء أو قد تم رفع مستواها وفقا لمعيار مشترك. وفي الوقت الراهن، تقوم اللجنة بتكثيف عملية إنشاء نظام التحقق للمعاهدة الذي يجب أن يكون مستوفيا لشروط التحقق المحددة في المعاهدة لدى دخولها حيز النفاذ.

وفي هذه العملية، تسعى اللجنة إلى استخدام الخبرة الموجودة أصلا من خلال التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وفقا لما تنص عليه المعاهدة، وللتعاون مع

الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أهمية بالغة بالنسبة إلى نجاح الاستعدادات المتصلة بدخول المعاهدة حيز النفاذ. ومما سيسهل إلى حد كبير هذا التعاون مع برامج وهيئات الأمم المتحدة وكذلك الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، عقد اتفاق ينظم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة.

ومن ثم، يأمل وفدي في اعتماد مشروع القرار A/54/L.48 بتوافق الآراء.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/54/L.48.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.48.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.48؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.48 (القرار ٥٤/٦٥).

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل مواقفهم بشأن القرار الذي اتخذ توا. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق ويدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): إن وفد بلادي يود أن يؤكد على استمرار موقفه التحفظي تجاه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فلقد أكدنا دائما ونؤكد أن معاهدة بمثل أهمية وحساسية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وما ترتبه من التزامات مستقبلية على كافة الدول الأعضاء، لا يجوز بحال من الأحوال أن تتجاهل القلق المشروع للدول غير النووية التي تمثل الغالبية العظمى لدول العالم والتي لم تقدم لها ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، كما لا يسمح لهذه الدول بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي لا غنى عنها لتسريع وتيرة التنمية فيها. وأن ما جرى في مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ لا يزال شاهدا حيا على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية غير راغبة في إزالة ترساناتها النووية.

لقد طرحت ملاحظات هامة وعادلة على نص الاتفاقية قبيل إبرامها واتفقت هذه الملاحظات على أنه لا يتضمن التزاما من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها خلال مدة معقولة، ولا تشير صراحة إلى عدم شرعية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ولا يؤكد على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لوضع حد لهذا الانتشار من كافة جوانبه. واتفقت هذه الملاحظات على أن النص مقتصر على حظر تجارب التفجيرات النووية دون التجارب المخبرية النووية أو التطوير النوعي للأسلحة النووية وإنتاج أنواع جديدة منها. كما اتفقت على أن نظام التحقق والتفتيش في الموقع قد يفتح المجال أمام سوء استخدام البيانات الواردة من أنظمة مراقبة وطنية، والتعسف في استخدامها، لأغراض سياسية. وأغرب ما كان في النص أنه يجيز للدول الموقعة اتخاذ تدابير ضد الدول غير الموقعة على المعاهدة مما يمكن أن يشمل تدابير يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهذا انتهاك للحق السيادي للدول في الانضمام إلى المعاهدة من عدم الانضمام إليها.

إن سوريا تنظر إلى تلك الثغرات ببالغ القلق، وخصوصا إلى إدراج اسم إسرائيل في لائحة الشرق الأوسط وجنوب آسيا في سابقة ليس لها مثيل، وفي ظل الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط الناجم عن انفراد إسرائيل بحيازة السلاح النووي والعمل على تطويره نوعا وكما، ورفضها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت نظام تحقيق ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية معرقلة بذلك المساعي المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومعرضة المنطقة لمخاطر التهديد النووي الإسرائيلي، دون أي رد فعل دولي.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): انضم وفد بلادي إلى الاتفاق العام في الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/54/L.48 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن هذا لا يعني أن بلادي توافق على صيغة تلك المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يود التأكيد على ما عبر عنه وفد الجماهيرية العربية الليبية

خلال اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦. وهو أن ليبيا تطالب دوما، وعبر جميع المحافل الدولية، بالنزع الحقيقي والفعال لكافة أسلحة الدمار الشامل نظرا للقدرة التدميرية لتلك الأسلحة وتأثيرها الذي لا يمكن حصره في الزمان أو المكان.

إن بلادي لا تزال ترى أن صيغة معاهدة الحظر الشامل لا ترقى إلى ما تطمح وتهدف إليه الشعوب، وهو القضاء على جميع التجارب والأسلحة النووية وتصفيتها الشاملة. ولم تحدد المعاهدة أيضا جدولا زمنيا محددا للتخلص من الترسانات النووية المحتكرة من قبل القلة. إن صيغة المعاهدة تشكل في الحقيقة تكريسا للأمر الواقع، وتشكل أيضا إجهاضا لحركة الشعوب الرامية إلى تحقيق عالم خال تماما من الرعب النووي. إن ليبيا تؤيد الحظر الشامل والفعلي والحقيقي لجميع التجارب والأسلحة النووية. ولا تقبل بأنصاف الحلول. وإن الأمر يتعلق ببقاء البشرية.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

يتولى الرئيس الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/54/3/Add.4 التي وزعت على الوفود تتضمن الوثيقة برنامج العمل المؤقت للجمعية العامة والجدول الزمني المؤقت لجلساتها العامة.

والباب مفتوح للتسجيل في قوائم المتكلمين في البنود المذكورة في الوثيقة A/INF/54/3/Add.4. وفي الوقت المناسب ستبلغ الجمعية العامة بتواريخ النظر في بنود أخرى من بنود جدول الأعمال وأيضا بأي إضافات أو تغييرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠